

إشكالية التحيز والمنهج في قراءة التراث النحوي

"نحو النص" نموذجًا

الدكتور/ محمد عبد الفتاح الخطيب

مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية، بالقاهرة، جامعة الأزهر الشريف

قال أبو العباس ثعلب:

"لا يصح الشِّعر، ولا الغريب، ولا
القرآن إلا بالنحو؛ النحو
ميزان هذا كله. وقال: تعلموا
النحو؛ فإنه أعلى المراتب"

مجالس ثعلب، 310/1

"الاستهانة"، ويسميه شيخنا عبد العزيز حمودة، بثقافة "الشرح"، فأطلقوا ألسنتهم في موارث أربعة عشر قرناً من الزمان، بالاستهانة والقدح والازدراء، فلم تبصر لتراثنا نفعاً وراء الحواشي والتقارير، فرمته بكل حجر!! وذلك بهدف هدم هذا التراث المحرك للثقافة الإسلامية، حتى إنه ليروع المتأمل صدور الأعمال إثر الأعمال، داعية إما إلى "قطع الصلة" بهذا التراث المتفرد، وأن يُقبر وتنسب إليه أسباب التدهور الذي أصاب الوجود الإسلامي العربي، وإما إلى "الاجتزاء" بأقل نصيب منه، وبقاء ما يسمونه (العناصر المختارة) من علومنا، وكأن هذه العناصر بقايا سلالات منقرضة، وكأنه لم يعد أهون على البعض من أن يشنع بالتراث، ويقدم في أهله، حيث كان ينبغي أن يُحمد ويُشرف أهله؛ لتفطنهم إلى ما لم يتفطن إليه غيرهم، ولخدمتهم للمعرفة الإنسانية من الجهة التي لم تخطر على بال⁽¹⁾!! ورحم الله الإمام عبد القاهر الجرجاني، فكأنه ابتلي بشيء من ذلك في زمانه، فقال واصفاً حالة هؤلاء الذين تكلموا في علوم أمتهم بما لا يعرفون، وتناولوا على الحديث فيها بما لا يفقهون، تسلطاً على التراث وتحميداً له: "ولو أن هؤلاء القوم إذ تركوا هذا الشأن تركوه جملةً، وإذ زعموا أن قدر المقتدر إليه القليل منه، ولم يخوضوا في التفسير، ولم يتعاطوا التأويل لكان البلاء واحداً، ولكانوا إذ لم يئبوا لم يهدموا، وإذ لم يصلحوا لم يكونوا سبباً للفساد، ولكمهم لم يفعلوا، فجلبوا من

في==معنى قوله: "أو مُتَحَيِّزاً إِلَى فِتْنَةٍ" أي: إلا إذا كان منحازاً إلى جماعة أخرى من المؤمنين، ومنصمماً إليهم وملحقاً بهم ليقا تل معهم العدو (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 9/181). هذا ولم يبعد مصطلح "التحيز" في الفكر الحديث عن استعماله اللغوي؛ إذ يطلق ويراد به: الميل إلى نسق معرفي معين، ومحاكمة كل الأنساق المعرفية الأخرى من خلاله، وهو ثلاثة أنواع: "تحيز للذات"، و"تحيز للآخر ضد الذات"، و"تحيز للحقائق ضد أية ذات". (ينظر: إشكالية التحيز، رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، تحرير: د. عبد الوهاب المسيري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فوجينيا، ط2، 1417هـ/1996م، والكتاب كله قائم على بيان إشكالية التحيز في مختلف العلوم).

1 - ومن مظاهر هذه الأزمة ذلك الهجوم (الجنون) على التراث جميعاً، ومنه النحو، فعندما يظهر أناس من أبناء العربية ليؤلفوا في جنابة سيبويه على النحو العربي "الرفض التام لما في النحو من أوهام"!! وجناية الشافعي "تخليص الأمة من فقه الأئمة"!! وجناية البخاري "إقناذ الدين من إمام المحدثين" (وثلاثها لركريا أوزون!!)، ندرك، دون لُأي، أن ثمة خللاً عميقاً في البنية المعرفية لثقافة الأمة ومتنقيها.

الداء ما أعمى الطبيب، وحيّر اللبيب، وانتهى التخلیط بما أتوه فيه، إلى حدّ يُس من تلافيه، فلم يُبق للعارف الذي يكره الشغب إلاّ التعجبُ والسكوت. وما الآفة العظمى إلاّ واحدة، وهي أن يجيء من الإنسان أن يجري لفظه، ويمشي له أن يكثر في غير تحصيل، وأن يُحسن البناء على غير أساس، وأن يقول الشيء لم يقته علماً. ونسأل الله الهداية، ونرغب إليه في العصمة⁽¹⁾.

ومن هذا "التحيز" ما ظهر لدى كثير من باحثينا المعاصرين، من قراءات في النحو العربي، وهي قراءات بُدّت، في أحيان كثيرة، عن "أصول النظرية النحوية العربية"، ثم أخذت تصدر أحكاماً عن النحو العربي مسكونةً بالتحيز إلى علوم الآخرين، وإلى مفاهيمهم، من مثل: أن النحو العربي نحو لا يصدر عن رؤية (منهج)، فضلاً عن أن ينتج نظرية لها منطلقاتها وركائزها⁽²⁾، وعندما كان النحو في الغرب "وصفياً" شرّعت النبال والسهام على النحو العربي بأنه "معياري"، يهتم بـ "البنية العاملة" وحدها، ولا علاقة له بالمعنى والاستعمال⁽³⁾، وعندما ظهرت "التحويلية التوليدية" استعاد بعضهم الثقة في النفس، ووجدوا القشة التي يتعلقون بها، وقالوا: انظروا: نحونا نحو تحويلي توليدي، ثم أخذوا يسقطون! ثم لما ظهر مصطلح "نحو النص"، أو "لسانيات النص" في النظريات اللسانية الحديثة، اتهم النحو العربي بأنه نحو "جملة" لا يتجاوز المفردة والتركيب، فلا معالم فيه لـ "نحو النص"، أو "تحليل الخطاب" مصطلحاً ومفهوماً⁽⁴⁾! وعندما تسمع هذه

1 - دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه الشيخ: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3،

1413هـ/1992م، ص32.

2 - وقد رددت على هذه الشبهة بكتابي: ضوابط الفكر النحوي، وهو يقع في مجلدين، وبحشي: أصول الخطاب النحوي، قراءة في

كتاب المقاصد الشافية للإمام الشاطبي.

3 - وقد بينت فساد هذا القول، في كتابي: بين الصناعة النحوية والمعنى عند السمين الحلبي في كتابه الدر المنصون، وبحشي: المعنى

وتشكله في الدر المنصون، قراءة في كتاب المحتسب لابن جني.

4 - وقد دار هذا البحث الذي بين يديك لإسقاط تلك الفرية.

الأحكام تشعر أن هؤلاء كأنهم، في كل مرة، يقرؤون نحوًا آخر في لغة أخرى عند قوم آخرين! ! وذلك يرجع في تقديري، إلى أحد أمرين: إما لأن بعضاً من هذه القراءات كان منشغلاً بالنظريات اللغوية الغربية، التي ظهرت مبكراً مع مطلع القرن العشرين، وذلك في ظل ثنائية: "الانبهار" بكل إنجازات العقل الغربي، و"احتقار" أي إنجاز للعقل العربي الإسلامي (وهو ما يعرف بالازدراء "الإستمولوجي" للتراث) ! ! وإما لأن بعضاً غير قليل منها كان معنياً كل العناية بالتفتيش في تراثنا النحوي عما يوافق ما جاء في الدرس اللغوي الغربي، فأخذ يسقط عليه كثيراً من المفاهيم اللسانية الحديثة⁽¹⁾، فكانت القراءة مسكونة بهاجس البحث عن تجليات فكر الآخرين في تراثنا، قراءة تتناول تراثنا النحوي بمنطق "الدرس اللغوي الغربي" وبمفاهيمه هو، لا بمنطق الفكر العربي الذي أنتج ذلك النحو ومفاهيمه التابعة من نسقه المعرفي.

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة، لا لتثبت أن النحو العربي يملك في أنساقه المعرفية، جملة من المفاهيم الإجرائية المتحكمة في "النص" بناء واستعمالاً، بل تأتي لتثبت أنه قد توفر في نظرية النحو العربي "جهاز إجرائي" لـ "تشكل الكلام"، وضبط "معاقده"، و"تحليل الخطاب" أصلاً وعدولاً، و"تنظيم العلاقات بين جملة" فضلاً ووصولاً، يعزّج إيجاد نظيره، أو بديل عنه، بل ويدعو، بشدة، إلى "التحيز" إليه.

فالدراسة، في هذا السياق، هي لون من "التحيز" أيضاً، ولكنه ليس "تحيزاً" كالتحيز السابق الذي يذهب الباحث فيه بعيداً عن تراث قومه وعلومهم، ليتعلق بعلوم الآخرين ومفاهيمهم، على حد قول ابن أبي ربيعة: "وكم مالى عينيه من شيء غيره"⁽²⁾ بل هو "تحيز" واع من داخل تراث أهل هذا العلم، أي: من داخل النحو العربي، أصولاً ومفاهيم، وضمن معطياته الخاصة، وبأدواته المعرفية، وفي إطار القضايا التي أثارها علماء أو نتجت عنها،

1 - يراد بـ"الإسقاط" هنا: اقتباس مفهوم من نظرية حديثة، واستعماله في نظرية أخرى متقدمة عليه في الزمان، فيظل المفهوم، في

الثانية، قلقاً نابياً .

2 - شطربيت، لأبي الخطاب، عمر بن أبي ربيعة، أورده ابن السيد البطليوسي، في: الحلل في شرح أبيات الجمل، تحقيق: د .

يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1، 1424هـ/2003م، ص75.

واستشراف العلاقة بين تنظيراته الأصولية الكبرى ومسائله المتفرعة عنها، ورصد حركة هذا العلم في نشأته وأطواره وامتداداته، وإدراك العلاقات بينه وبين علوم الإسلام الأخرى، في تكاملها، وتعلق بعضها، ومثل هذا "التحيز" يجب أن يكون في قراءة فروع تراثنا كله، وليس النحو العربي فحسب.

وسأدل على طرف من "الضوابط" التي ينبغي أن يقوم عليها هذا "التحيز" على النحو التالي:

أولاً: لابد من أن ندرك أن تراثنا الإسلامي العربي، لا حياة لنا بدون، إلا أن يُلقى المسلم بنفسه في أحضان

تراث غيره، يستلبه استلاباً، وهذا معناه: ألا مفر من أن يُفرغ الباحث ذاته على تراث أمته، كما أنه لا مفر من أن تكون
"معطياته" هي مردود هذا التراث، مصبوغاً بقلبه وعقله، إن رمنا التجديد والازدهار لعلومنا، وذلك عبر "القراءة"
التي تتيح استعادة التراث "واستعادته تعني: حمله على المنظور المنهجي المتجدد، وحمل الرؤى النقدية المعاصرة
عليه" (١) وهذا، ولا شك، مما يعيد الهيبة مرة أخرى لتراثنا.

ثانياً: لابد من أن ندرك أن "تحيُّزنا" إلى تراثنا ينبغي أن يكون "تحيُّزاً" واعياً، وليس تقليداً أعمى، يقف عند

حد الانبهار بذلك الموروث، بل ينبغي أن يكون قائماً على "الإحياء" لعلومنا، و"الإبداع" فيها، لكن، من "الداخل" لا
من "الخارج"، فتكون قراءة "تراثنا الإسلامي" بأدوات منهجية "مأصولة" آخذة بأسباب تراثنا، لا "منقولة" من مناهج
غيرنا، "عالة" على توظيف منجزات الآخرين، بمعنى: أن نبذع من خلال معجمنا نحن، لا من خلال معجم الآخر، فإن
على من رام "الإبداع" أن يمد جذوره في الأصل، ويسعى إلى اكتشافه، وينطلق من الأسس، ويعود إلى البدايات، في
انخراط واع مع التراث، يحفظ قدرة الأمة على إبداع الأفكار، وإنتاج المعارف؛ لأن العاقل لا ينفصل عن ماضيه، ولا
يتنكر له، ولا ينقل علوم الآخرين ويغيّب علومه، أو يُهجّنها بها، بل يستشرف ما توصل إليه الآخرون ويستفيد من
جهودهم، ويفهمها على ضوء ما توصل إليه فكره هو، وعلوم أمته هو، ذلك . . . أو التخبط!! والله در الشاعر:

¹ - التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986م،

من ذا يعيرك عينه تبكي بها أرأيت عينًا للبكاء تعار؟!!⁽¹⁾

ثالثاً: أنه لا يجوز أن ندرس "تراثنا الإسلامي العربي" منقطعاً عن تلك الرؤية التي أتتجته، كما لا يمكن أن يقدم اليوم "تنظيراً" لعلومنا، بمعزل عن "تنظير" القدماء لها، و"ضوابطهم" في بناء أصولها، في تواصل حميمي واع بين القديم والجديد، وذلك هو الطريق القويم إلى كل تحديث فكري، إن رمنا التحديث والتجديد. وهذا لا يتأتى، كما يقول شيخنا محمد أبو موسى "إلا حين تلامس قلوبنا وعقولنا أصول هذه العلوم، وفروعها، ونقتش في مسائل العلم، مسألة مسألة، ونقف عند كل فكرة، وكل كلمة، وندير ذلك في أفئدتنا، مرات ومرات، حتى تعود قلوبنا منابت صالحة لهذه العلوم، وكأنها تثبت فيها مرة ثانية، نحس كل فكرة فيها، وكل حقيقة، ونصبر على ذلك حتى تولد الولائد في نفوسنا، فنستخرج من الفكرة فكرة، ومن الحقيقة الحقيقة الجديدة، هي أوسع منها، وأبعد، وأعمق، ولكنها منها"⁽²⁾. وما ذكره شيخنا هنا من الفقه الثمين جداً، الذي ينبغي أن تُربى عليه عقلية الباحث، فيتهيب "مقاربة" هذا التراث، دون أن يملك "الأدوات" التي تؤهله لذلك؛ إذ في غياب الوعي العميق بمكونات تراثنا، لا تسنى القراءة الفاعلة له، وإن اعتدت بأحدث المناهج، وأكثرها نجاحاً في مجالها.

رابعاً: لا بد من أن ندرك أن هذه "المنهجية" في قراءة التراث، لا تحقق المقاصد المرجوة منها، حتى يحصل الباحث "الدُّرّة" في التعامل مع التراث، وحتى يصير أقدراً على "الظفر" بحقيقة المعرفة التراثية الإسلامية، من خلال: معايشة كلام علمائنا، والوقوف عند غمغماته، وإداراته في القلب والعقل معاً، ثم النظر في النصوص التراثية الخاصة بـ"فقه العلم"، أي: النصوص التي تطرح الإشكالات المنهجية والمعرفية، إن تأسيساً، وإن تقويمًا، ويعلم كل من له علم أن من لم يغمس في علوم أمته، وينفذ إلى أصولها وجذورها، لا يكون له رأي فيها؛ لأن بداهة العقول ترفض رأي من لم يقتل الشيء علمًا، فكيف بمن يجمله؟! وهذا يقتضي من المتعلم: "أن يتحرى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد؛ فإنهم

1 - ينسب للعباس بن أحنف، ينظر: الأغاني، لـ(أبو الفرج الأصبهاني)، تحقيق: علي مهنا، دار الفكر، لبنان، 385/8.

2 - القوس العذراء وقراءة التراث، لشيخنا د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، 1983م، ص 47.

أقعد به من غيرهم من المتأخرين"⁽¹⁾ ف"المقدم أعرف بما أخذ هذا الكلام من المتأخرين؛ ولذلك نرى الحذاق يعنون بقواعد المتقدمين، ويتحامون الاعتراض عليهم، بل يقلدون نقلهم وقياسهم، ويحتجون لهم ما استطاعوا، مراعاة لهذه القاعدة، فيظن الشادي أن ذلك من باب التعصب للمذهب، وليس كذلك فاعلم"⁽²⁾ وهذا اللون من النظر سيكشف "مغيبات" يُراجع في ضوءها تاريخ علومنا، وتسقط بها كثير من الأوهام التي علقت بها، ومن خلاله يرتبط الباحث بعلوم أمته، فتزدهر به، ويزدهر بها، وتنمو به وينمو بها، ويسقيها وتسقيه، ومن لم يكن "مقياسه" في ذلك مضبوطاً كل الضبط، فإن المعاني تختلط عليه وتمتج، ووقع في "التيه" الذي أدخلتنا فيه الحداثة، وما بعدها !

خامساً: وهذا يقتضي أن ننقل، عند قراءة التراث، إن رمنا الإحياء والتجديد، من: "ماذا قال؟" و"أي

شيء قال؟" و"ما فحوى ما قال؟" إلى: "كيف قال ما قال؟" و"لم قال ما قال؟" و"بأي وجه قال؟" أي: الوقوف على "آليات التفكير" التي أنشأت هذا التراث، وصيغت بها مضامينه، من خلال التدسس في أعطافه، واستنطاق معانيه، التي أمّتها الكلام، وقصد الإبانة عنها للسان المبين، والتعرف على الخطوات التي يخطوها العالم ليصل إلى ما وصل إليه، مع عناية فائقة بـ"الأصول والكليات" "إدراك لما يمكن أن يترتب على تلك الأصول والكليات من قواعد وفروع، وقدرة على "تحرير" الإشكالات الممكن طرحها أمامها، أو كما يقول الإمام عبد القاهر: "واعلم أنك لا تشفي الغلة، ولا تنتهي إلى ثلج اليقين، حتى تتجاوز حد العلم بالشيء مجملاً، إلى حد العلم به مفصلاً، وحتى لا يقنعك إلا النظر في زواياه، والتغلغل في مكانه، وحتى تكون كمن تتبع الماء حتى عرف منبعه، وانتهى في البحث عن جوهر العود

1 - الموافقات في أصول الفقه، للإمام الشاطبي، تحقيق الشيخ: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، 1/97.

2 - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام الشاطبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، معهد البحوث العلمية وإحياء

التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ/2007م. 494/4-495.

الذي يُصنع فيه إلى أن يُعرف منبته، ومجرى عروق الشجر الذي هو منه⁽¹⁾. واستظهار ذلك - كما يقول - "شيء في سوس العقل، وطبع النفس، إذا كانت نفساً"⁽²⁾.

بهذه الضوابط يمكن أن نؤسس لـ "منهج" في قراءة التراث يدور بين "التدبر" و "الاعتبار"، أما "التدبر" فهو ما كان من النظر متجهاً إلى إدراك الوسائل والغايات، وأما "الاعتبار" فهو ما كان من النظر محققاً للعبور من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المقاصدية، العبور من أحكام النظر إلى أسرار العبر، وذلك بضم كل نوع إلى بابه، وكل شكل من العلم إلى شكله، وهو ما يمكن أن نسميه بـ "المنهجية الفقهية" في التعامل مع التراث، تلك المنهجية التي تروم الوقوف على "طرائق علمائنا في بناء العلوم وتأسيسها" وقد كان هذا منهج الكملة من علمائنا في القراءة، تراه وهم يستنبطون الأحكام الأصولية من النص، قرأنا وسنة، وهم أيضاً يستنطقون الأدلة، ويشرحون وجه الدليل، وهم يتحدثون عن الفرق بين دلالة اللفظ والدلالة باللفظ، وهم يتحدثون عن استدرار المعاني من: منظومها، ومفهومها، ومعقولها، وتراه، أيضاً، وهم يقرؤون التراث قراءة تقوم على "استثمار النصوص" من خلال: "فحوى الكلام" و "بساط التخاطب" وخير مثال على ذلك: كتاب: "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" إذ ترى فيه الإمام أبا إسحاق الشاطبي يتدسس في أعطاف أرجوزة ابن مالك في النحو؛ لاستخراج ما خفي من علم الرجل، يتدسس داخل الألفاظ، وداخل المباني، تدسساً يكشف له عن خباياها، وسرها، وفقها، ومقاصدها، وقد وضح الشاطبي ذلك، معلماً "منهجيته الفقهية" في تحليل الألفية، بأن ابن مالك لما كان في "تعويله على الإشارة بالتمثيل، وعقد الضوابط بها، والانتقال على المفهوم، والإتيان بالعبارات الغامضة المعاني، ما يدل على أن صاحبه قصد أن يشترك في النظر فيه الشادي والمنتهي؛ فلذلك حملت العبارة ما تحتمله في باب المفهوم والمنطوق، وخدمتها بالاعتراضات والأجوبة فيما أمكن، وتبعت قواعده الكلية، وعرضتها على أصول العلم. . وقد سلكت فيه مسلك شيوخه - رضي الله عنهم - في: البحث وتحقيق المسائل، والتأسيس بالتنظير، والتفكير عن دقائق اللفظ، ويتبعه بقدر الإمكان، والاعتراض، وإيراد الإشكال،

1- دلائل الإعجاز، ص 260.

2- السابق، ص 34.

والاعتذار عن اللفظ المشروح . وعدم الوقوف وراء اللفظ تقليداً دون أن يتحرر معنى الكلام، أو يظهر وجهه" (1)، ولا شك في أن غياب هذا المنهج قد أفضى إلى غياب الحركة التي لا ينبغي لها أن تغيب عن حياتنا العلمية؛ لأنها جزء من جوهرها، وهي التجديد الدائم لعقل الأمة، وعلومها .

(2)

"نحو النص": المصطلح ودلائل الوجود

ظهر ما يسمى بـ "نحو النص" أو "لسانيات النص" (Text Grammar) واستوى فرعاً من فروع الدراسة اللسانية في الغرب، في أواخر العقد السادس من القرن العشرين، وعُني به: النحو الذي تمتد قدرته التحليلية إلى معالجة العلاقات النحوية فيما وراء الجملة، بالإضافة إلى البحث في عوامل "تماسك" النص، و"المقامات" الخطائية المؤثرة في تكوينه (2). إذ كان الدرس اللغوي، من قبل، لا يتجاوز حدود الجملة، دون عناية بالمعنى والسياق، فكان التوجه إلى ما عرف بـ "نحو النص" و "تحليل الخطاب" حيث تجاوز حدود الجملة، والعناية بالمعنى، والوقوف عند "معطيات" المقام؛ والانتقال من خلال ذلك إلى الحديث عن الظواهر التي تحقق "الترايط" و "الانسجام" المعنوي بين أجزاء النص (3) .

1- المقاصد الشافية، 486/9-487.

2- ينظر: علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات) د . سعيد حسن مجيري، الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان، القاهرة، ط1، 1997م، ص133 وما بعدها . ومدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص) تأليف: زنسيسلاف واورزنيك، ترجمه وعلق عليه: د . سعيد حسن مجيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1424هـ/2003م، ص60 وما بعدها .

3- على الرغم من شيوع مصطلح "نص" في الدراسات اللغوية الحديثة فإن الباحث لا يكاد يقف على تعريف واضح يصدر عنه، وإذا جهدنا لوضع تعريف محدد من مجمل ما ذكر نستطيع القول: إن مصطلح "نص" يطلق ويراد به: تتابع من الجمل التي تحكمها علاقات تجعلها نسيجاً واحداً متماسكاً . (ينظر: معجم تحليل الخطاب، بإشراف: باتريك شارودور، دومينييك منغو، وترجمة: عبد القادر المهيري، وحمادي صمود، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008، ص553) و"النص" بهذا التعريف مرادف لـ"الكلام" أو "الخطاب"، وإن كان بعض السياقات ترى أن النص قد يشير إلى الكلام المكتوب، وأن الخطاب يشير إلى الكلام

ومعنى هذا: أن "نحو النص" مصطلحاً ومفهوماً، كان مغيباً عن جميع النظريات اللسانية الغربية التي ظهرت قبل العقد السادس من القرن العشرين، وتحيزاً إلى الفكر اللساني الغربي رأى كثير من الباحثين أن غياب "نحو النص" عن اللسانيات الغربية دليل على غيابه عن النحو العربي بالضرورة، يقول أستاذنا الدكتور سعد مصلوح مؤصلاً لنشأة "نحو النص" في الغرب: "لقد سيطر "نحو الجملة" على صياغة القواعد في جميع لغات العالم في القديم والحديث إلى يومنا هذا بتأثير من التقاليد الراسخة التي أرساها النحو اليوناني حين ارتبطت الجملة في النحو بالحكم المنطقي، ولم يبدأ الاتجاه إلى "نحو النص" في أن يفرض وجوده إلا مع بدايات النصف الثاني من هذا القرن . . . وحسبنا هنا أن نستدل بهذه الإشارة على أن "نحو النص" لم يكن إلا أفقاً من آفاق الدرس اللساني تجاهله علماء اللسان منذ أقدم عصور التفكير اللساني إلى بدايات العقود الثلاثة الأخيرة، وأن النقلة الجوهرية لم تتحقق إلا في العقد الماضي على وجه التحديد . ويدل لذلك قول هندريكس في دراسة نشرها عام 1967م: إن "نحو النص" لم يوجد بعد، وأن

المنطوق (ينظر: المصطلحات الأدبية = الحديثة دراسة ومعجم، د. محمد عناني، الشركة المصرية العالمية للنشر/لوجمان، ط3، 2003م، ص115)، وأبرز تلك العلاقات التي تتحكم في بنية النص، ما عرف بـ"السبك" (الترابط اللفظي بين عناصر النص)، و"الحبك" (الترابط المنطقي بين تلك العناصر) (ينظر: نحو أجرومية للنص الشعري، د. سعد مصلوح، بحث ضمن كتابه: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2003م، ص227-228). أما المتبع لسيروية مصطلح "النص" في تراثنا العربي الإسلامي "فقهًا ونحوًا وتفسيرًا، فإنه يلحظ أن مصطلح "نص" لم يكن يطلق ويراد به مفهومه في اللسانيات المعاصرة (متألية من الجمل)، بل كان يطلق ويراد به أحد أمرين: قول الشيء قولاً محكماً، أي: صريحاً، لا يحتمل إرادة غيره، ولا يتطرق إلى فحواه إمكان التأويل، سواء كان جملة أم مجموعة من الجمل المتتابعة . كما يطلق ويراد به: مجرد الخطاب الشرعي، كأبا وسنة (سواء كان ظاهراً، أو مفسراً، أو نصاً، أو حقيقة، أو مجازاً) فيقال: الدليل إما نص أو معقول (فليس مطلق نص كما في المفهوم الغربي) (ينظر: المنحول من تعليقات الأصول، للإمام الغزالي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو دار الفكر، دمشق، ط2، 1400 هـ، 1/165) لكن ليس معنى ذلك أن "النص" بمفهومه الحديث كان غائباً في تراثنا، بل كان المفهوم مشغولاً بمطلحات أخرى من نحو: الكلام، والقول، والخطاب .

المحاولات الهادفة إلى تحقيق نظرة نافذة إلى تراكيب "ما وراء الجملة" لم تبذل إلا حديثاً⁽¹⁾ ثم يقول د. مصلوح: "وإذن فليس النحو العربي بدءاً في خضوعه المطلق لفكرة نحو الجملة"⁽²⁾ وكلمة (إذن) هنا تشير إلى: أنه مادام الدرس اللغوي في الغرب لم يُعن بـ "نحو النص" ووقف عند حدود الجملة، تأثراً بالفكر اليوناني، فلا بد أن يكون النحو العربي كذلك نحواً يقف عند حدود الجملة لا يتجاوزها!! ومن ثم يصدر د. سعد مصلوح حكمه القاطع: "لقد استنفد هذا النحو أغراضه، واستهلك نفسه أو استهلكه أصحابه، درساً وتدريساً، بعد أن أنضجه أسلافنا حتى احترق"⁽³⁾ . . . إن تصور "نحو النص" لا وجود له في العربية ونحوها، بل إننا لا نكاد نجد لدى الباحثين إحساس

الحاجة إليه أصلاً⁽⁴⁾ ويذهب د. مصلوح بعيداً في حكمه، فبعد استعراضه لبعض من قضايا النحو في كتب المتأخرين، ينفي عن النحو العربي أن تكون حتى معالجته لبنية الجملة العربية قد بلغت حد النظرية الكاملة، والوصف

1- العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، د. سعد مصلوح، (الكتاب التذكري لجامعة الكويت، دراسات مهداة إلى ذكرى عبد السلام هارون) ط1، 1990م، ص408.

2- المرجع السابق.

3- في ذلك إشارة إلى المقولة الذائعة التي نقلها الزركشي بقوله: "كان بعض المشايخ يقول العلوم ثلاثة: علم نضج وما احترق، وهو علم الأصول والنحو. وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير. وعلم نضج وما احترق وهو علم الفقه والحديث" المنشور في القواعد، للزركشي، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط2، - 1405، 72/1. فقد أثبت الزركشي ل للنحو العربي النضج، ونفى عنه الاحتراق، (وهذا مخالف للمقولة الذائعة في النحو من أنه علم نضج حتى احترق؛ مما يرجح أنه وقع تحريف في المطبوعة، صوابه: "علم نضج و احترق، وهو علم الأصول والنحو"، بجذف ما). هذا، وقد فرّق ابن عابدين بين "النضج"، و"الاحتراق"، فقال: "المراد بنضج العلم: تفرُّر قواعده، وتفرُّع فروعه، وتوضيح مسأله. والمراد باحتراقه: بلوغه النهاية في ذلك". وهذا التفريق صحيح من جهة التفرقة بين اللفظين، لكننا لا نسلم بذلك في بناء العلوم؛ لأن العلم ينضج، لكنه أبداً لا يحترق. ينضج؛ لأن النضج في تقديرنا مرتبط بمرحلة ما، ومع كل مرحلة جديدة تبدأ عملية إنضاج جديدة، قد تكون موادها من سابقتها، وقد تكون منفصلة عنها، وهذه المرحلة مرتبطة بدورها بزمان، قد يطول، وقد يقصر، حتى يبلغ العلم فيها نضجه، لتبدأ بعد دورة إنضاج جديدة، وهكذا.

4- العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص. 416.

العلمي المتكافئ، فيقول: "وحاصل القول أن النحو العربي هو أبعد شيء من أن يكون نحوًا جمليًا موقفًا، بله أن يكون صالحًا بصورته هذه لأن يكون نحوًا نصيًا"⁽¹⁾.

فهل كان الإناء، إناء العربية، فارغًا حقًا من "نحو النص" مصطلحًا ومفهومًا، كما كان في الفكر اللساني الغربي؟

أبادر فأقول: إن "نحو النص" بمفهومه عند المحدثين، كان حاضرًا بقوة - مفهومًا، وإن لم يكن حاضرًا مصطلحًا - في أصل أصول النظرية النحوية العربية، وفي تطبيقاتها في مختلف علوم الإسلام، ودليل ذلك ما يلي:

أولاً: أن منطلقات الفكر النحوي نفسه كانت منطلقات نصية؛ إذ هي منطلقات تتجاوز ما اشتهر، من أن الدرس النحوي، نشأ لمحاربة "اللحن" إلى منطلقات أخرى، أهمها: "الفهم والإفهام"⁽²⁾ فالمتبع للدرس النحوي، وعنايته بـ "قضايا اللفظ والمعنى"، و"نحوية الكلام"، و"حركة الجمل داخل الخطاب فصلاً ووصلاً"، أقول: إن المتبع لذلك كله يلحظ أن التفكير النحوي في العربية، بل التفكير البياني كله، ومناقشاته لدى علمائنا القدامى، كان يستقطبه مركز اهتمام واحد، هو: وظيفة "الفهم والإفهام"⁽³⁾ أي: فهم القرآن، كتاب الله المبين، الذي هو

1- المرجع السابق، ص 431.

2- ينظر تفصيل ذلك في مبحث: منطلقات الفكر النحوي، من كتابي: ضوابط الفكر النحوي، تقديم الأستاذ الدكتور: عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، ط1، 2006م، 1/155.

3- وهي وظيفة تأسست عليها حضارة أمة لا يزال الوحي "النص" يشكل وجودها الحضاري، وبغياب فهمه يصبح أبنائها نكرات في تاريخ شعوب الأرض؛ ومن ثم فالوجود الحضاري كله - للأمة الإسلامية - مرتبط بفهم: "النص": القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف؛ حتى شغلت وظيفة "الفهم والإفهام" الطاقات الفكرية للأمة الإسلامية، التي ظلت مشدودة بأحاسيسها، وخطراتها الفكرية إلى "الوحي" إلى حد لا نظير له، حيث تأسست أجواء الفهم والتحليل والتذوق؛ لمقاربة هذا النص، بالكشف عن أسراره، والبحث في دلالاته وجمالياته، والوقوف عند إيجاءاته وظلاله، والكشف عن مناط إعجاز؛ وقد خلف لنا الفكر البياني الإسلامي، تراثًا حافلًا في قراءة الخطاب الشرعي، وضبط قوانين فهمه وتأويله، لا نظير له في تراث أمة حول مصدر دينها؛ إذ لا يمكن أن ترى سياحة عقل في بيان، والتدسس في أعطافه، واستنطاق معانيه، التي أمها =

أصل الدين والدنيا، والمعتمد، وإفهامه الآخرين، عن طريق ما قام به النحاة من: "ضبط" و"تقعيد" و"تقنين" للأسس اللغوية التي تؤمن الفهم الصحيح للخطاب القرآني، ثم اتسعت الدائرة لتشمل "فهم وإفهام" اللسان العربي كله، شعراً ونثراً، وإذا ما وضعنا هذا في حسابنا أدر كما سر العطاء الكبير الذي أعطاه النحو العربي في القرون الأولى حتى أصبح "النحو" نظرية شاملة، لتحليل مختلف مجالات الخطاب، وإن اختلفت الغايات، وتباينت المقاصد.

=الكلام، وقصد الإبانة عنها اللسان المبين، والتعرف على الخطوات التي يخطوها السامع ليصل إلى مراد القائل، كسياحة عقل علماء الإسلام في كلام الله، وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم! بل لأبعد إذا قلت: إن في تراثنا الإسلامي منهج تحليل، يمثل قانوناً يعصم من الزلل، ليس أصلاً في تحليل اللسان العربي وحده، وإنما هو أصل في تحليل السنة البشر، ولعل هذا كان من مقاصد شيخنا محمود شاكر -رحمه الله، حين وصف عمل الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ) بأنه كان يضع "تحليلاً بين عن درجات (البيان) الإنساني في جميع لغات البشر" (مداخل إعجاز القرآن، مطبعة المدني، القاهرة/جدة، ط1، 1423هـ، ص118) وهو ما عبر عنه بدقة بالغة أبو سعيد السيرافي مخاطباً متى القنائي القسيس في مناظرته الشهيرة حول منهج علمائنا في تحليل الكلام: "لو عرفت، أبا بشر، تصرف العلماء والفقهاء في مسائلهم، ووقفت على غورهم في نظرهم، وغوصهم في استنباطهم، وحسن تأويلهم لما يرد عليهم، وسعة تشقيقتهم للوجوه المحتملة، والكتابات المفيدة، والجهات القريبة والبعيدة، لحقرت نفسك، وازدرت أصحابك، وكان ما ذهبوا إليه وتابعوا عليه، أقل في عينك من السما عند القمر، ومن الحصا عند الجبال" (الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، صححه وضبطه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ، 128/1) وأنه ليدهشك، بعد ذلك، أن يدبر الفكر العربي المعاصر ظهره لكل هذا، ويركض وراء ما ليس من ثقافتنا في شيء؛ فيستعير "مناهج" في "تحليل الخطاب" قامت على أصول فكرية، وأيدولوجيات مختلفة، تستمد آلياتها من خارج نطاق "التداول الإسلامي" في محاولة لقراءة النص الديني (قرآناً وسنة) والكشف عن (اللامفكر فيه) في ذلك النص - حسب تعبيرهم - وتقده؛ بدعوى تجديد آليات الفكر العربي الإسلامي، وربطه بـ "فتوح الحداثة الفكرية" وتأسيس "منهجية تجديدية" لقراءة النص الديني، عن طريق تبنيها "منهجية" و"أدوات" التحليل الغربي في تفسير النصوص الدينية، وخاصة: "التفكيكية، والسيماثية، والتاريخية، والنسبية، والرمزية".

ثانياً: احتلال النحو، بما يضعه من أصول فهم اللسان العربي، ومعهود العرب في خطابها، موقعاً مركباً⁽¹⁾ في علوم العربية كلها، وخاصة منها ما يتعلق بـ "الوحي"، سواء ما كان منها على مستوى بياني (التفسير)، أم على مستوى تأويلي (أصول الفقه) الذي يحاول ضبط العلاقة بين اللفظ والمعنى في الخطاب الشرعي (القرآن والسنة، النصين المؤسسين للحضارة الإسلامية) فليس من المبالغة القول: إن التحليل النحوي هو المدخل الأهم لفهم التراث العربي الإسلامي! ولهذا لا تجد "علماء من العلوم الإسلامية فقهاء وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقارها إلى العربية بين لا يدفع، ومكشوف لا يتقنع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبتئياً على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيئويه والأخفش والكسائي والقراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين، والاستظهار في ما أخذ النصوص بأقوالهم والتشبه بأهداب فسرهم وتأويلهم. . فهم ملتبسون بالعربية آية سلكوا، غير منفيكين منها أينما وجهوا، كل عليها حيث سيروا"⁽²⁾ وما كان للنحوان يحتمل تلك المكانة لو كان قائماً منذ نشأته على العناية بالمفردات والجملة، أو كان مهتماً بتحليل الشاهد والمثال فقط؛ ومن ثم اهتم كثير من القدماء بفاعلية المعنى النحوي في شرح النصوص وتفسيرها، بل وجدنا النحاة أنفسهم هم أكثر الناس اتجاهاً إلى تحليل النص، سواء كان منشوراً أم منظوماً، حتى أصبح النحو من أكثر أبواب العلم - في تراث المسلمين - انتشاراً فقد داخل كل فروع المعرفة، وفي أي باب نظرنا وجدنا النحويين يلقان بوجه طلق، حتى غدا "ملاك العربية وقوامها"، ولا يعرف هذا إلا من قرأ تحليل النحاة لآيات القرآن الكريم، قراءة تبصر وإحسان، ثم أطال النظر في تحليلهم كلام العرب: شره وشعره، وصبر نفسه على قراءة الكتب والسير في دروبها، وحمل تكاليف العلم وأعبائه.

1- وهو ما يعبر عنه أستاذنا الدكتور/ مصطفى ناصف بـ "سلطة النحو" (ينظر: النقد العربي، نحو نظرية ثانية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع 255 ص 28) وأعبر عنه بـ "المرجعية النحوية" التي أرسى دعائمها الفكر النحوي وصفاً وتعبيداً، فباتت أصلاً من الأصول الفاعلة في الثقافة الإسلامية.

2- المفصل بشرح ابن يعيش، دار الطباعة المنيرية، مصر، 1928م، 1/14.

- العناية بـ "ظواهر الاستعمال" وهي ظواهر تتجاوز الأصول المتحكمة فيها الاعتبارات الراجعة إلى الجملة في بنائها، إلى ظواهر سياقية يقوم عليها القسم الكبير مما يعتبر محققاً للترابط بين الجمل المكونة للخطاب، من حيث: الاستقامة والقبح، والذكر والحذف، ونقض المراتب واتهاكها، وتماسك الكلام وتفكيكه، والارتباط والانتقاع العالمي بين المعاني "

فبنية الفكر النحوي في العربية إذن، لمن تأمل، قائمة في جانب كبير منها على التأصيل لـ "نحو النص"، و"تحليل الخطاب" (1). ومن هذا المنطلق تحدث الجرجاني عن "النظم" ومنزلة من في النحو، وصلته بالمعنى، فاعتبر "النظم" حسب قولته المشهورة: توخيًا لـ "معاني النحو": "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت؛ فلا تنزع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها"، وذكر الجرجاني وجوهاً من "معاني النحو" تندرج في الجملة وما دونها، ثم أضاف أن الأمر يتجاوز ذلك إلى النظر في وجوه العلاقات بين الجمل، وقوانين الربط بينها، فقال: "وينظر في الجمل التي تسرد؛ فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل"، وبعد ذلك انتقل إلى ذكر ما كان من

التهاون بالمقاصد والمعاني، أمر ضارب في القدم عند بعض النحويين، فبعد أن نقل عن شيخه الخليل، بعضاً مما يُحال ويحسن من التراكيب، قال: "فإن النحويين من يتهاونون بـ"الخلف" إذا عرفوا الإعراب، وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك، لو أراد أن يخبرك عن نفسه، أو عن غيره بأمر، فقال: "أنا عبد الله منطلقاً"، و"هو زيد منطلقاً" كان محالاً؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل "هو" ولا "أنا" حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن "هو" و"أنا" علامتان للمضمر، وإنما يضمرا إذا علم أنك قد عرفت من معنى، إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه، فقلت: من أنت؟ فقال: "أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك"، كان حسناً" (الكتاب، تحقيق: الشيخ عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط. 1. 80/2-81) ذ "الخلف" الذي نعى سببويه على بعض النحاة تهاونهم في معرفته، ظاهرة قوامها: السياق، والمقاصد، والعلاقات التي يجري فيها الكلام، تحقيقاً وتنزيلاً.

1- وهذا يعني أن "نحو النص" بينما كان غائباً في اللسانيات الحديثة حتى أواخر العقد السادس من القرن العشرين، مصطلحاً ومفهوماً، كان موجوداً بقوة، في تراثنا، من حيث المفهوم، وإن كان غائباً من حيث المصطلح.

"الظواهر الاستعمالية" التي لا تكون راجعة، في الغالب، إلى الكلام، أو الجملة من حيث هي جملة، وإنما مردها إلى موقعها الخطاب الذي ضمنت فيه، والمقاصد التي تُرام من تشكيله، كالتصرف "في التعريف والتكثير، والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار، والإضمار والإظهار، فيضعُ كلاً من ذلك مكانه، ويستعمله على الصِّحَّة، وعلى ما ينبغي له . هذا هو السَّبيل، فلستُ بواجدٍ شيئاً يرجعُ صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأً إلى النَّظْم، ويدخلُ تحتَ هذا الاسم، إلا وهو معنَى من معاني النحو قد أُصيبَ به موضعه، ووُضِعَ في حقه، أو عُوْمِلَ بخلافِ هذه المعاملة، فأزِيلَ عن موضعه، واستعملَ في غير ما ينبغي له" (1). فهل ترى في هذا الكلام إلا تخطيطاً عميقاً من الجرجاني، وتفصيلاً دقيقاً لمسائل ما بات يعرف بـ"نحو

النص" أو بـ"تحليل الخطاب"؟! (2)

(3)

نحو النص في العربية: بناء المفاهيم ومحاولة التأصيل

من أخطر أشكال "التحيز": أن تُستخدم، في علم من العلوم، مفاهيم ومصطلحات غريبة عن بنيتِه وأنساقه المعرفية؛ إذ تفرض هذه المفاهيم المستعارة "إطاراً مُعيّناً" في فهم هذا العلم، وقد يكون هذا الإطار غير دقيق في التعبير عن مسائل هذا العلم وشواغله المعرفية، ومن هنا أصبح من المقرر لمن يبحثون في "إشكالية التحيز" وخاصة في العلوم: أن "المفاهيم" هي انعكاس لجوهر الحضارة والعلوم التي أنتجتها، ومن "الخطئ" نقل تلك المفاهيم من بيئتها العلمية إلى بيئة علمية أخرى غريبة عنها (3).

1 - دلائل الإعجاز، 65/64.

2 - ينظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، د. محمد الشاوش، جامعة منوبة، كلية الآداب، تونس، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001م، 210/1.

3 - وذلك في سياق ما أشار إليه المفكر د. علي شريعتي بمصطلح: "جغرافية الكلمة" ويعني به: أن مفهومًا ما لا يمكن نقله من بيئته العلمية، أو الحضارية إلّا محملاً بنماذجه وأنساقه المعرفية الأصيلة في "بيئته الجغرافية" التي نبت فيها، ثم إنه قد لا يكون

وخير مثال على ذلك كثير من الدراسات التي تحدثت عن "نحو النص" في العربية، إذ أخذت تبحث عن دلائل وجوده في العربية بالمفاهيم نفسها التي وجد بها في الفكر اللغوي الغربي، فإذا كان "نحو النص" في اللسانيات المعاصرة قائماً على مفاهيم "السبك" و"الحبك"، و"صحة الإحالة" و"سلامة الترابط"، فإننا رأينا جل من تحدث عن "نحو النص" في العربية يحاول جاهداً إثبات هذه المفاهيم في تراثنا العربي، وكأننا لانملك "منهجية" في "تحليل الخطاب" لها "نسقتها المعرفية" و"مفاهيمها" الخاصة بها، وقد أذهلنا هذا عن كثير من كوز تراثنا النحوي في بيان "ضروب" العلاقات، و"أحوال" تكوين الجمل، و"دقائق" الروابط والترتيبات التي يتشكل من خلالها النص !!

و الحقيقة أننا ما لم نهتد إلى إبداع مفاهيم تعبر عن رؤية العربية في بيان العلاقات التي يقوم عليها "نحو النص"، وتأصيل هذه المفاهيم استدلالاً بها وعليها، وما لم ننشئ "فضاء اصطلاحياً" وفق نماذج النحو العربي وأنساقه المعرفية، أقول: ما لم نهتد إلى ذلك فإننا بلاشك، سنظل في هذا "التحيز" لعلوم الآخر، وما يؤدي إليه من "استلاب حضاري"؛ ومن ثم كان من أبرز ما توجه إليه هذه الدراسة التأكيد على ضرورة بناء مفاهيم في "نحو النص" مستقاة من تراثنا العربي.

صالحاً للاستنبات في "جغرافية أخرى"، ويقول شريعتي: "إن غفلتنا عما أسميته "جغرافية الكلمة" ترك ميدان المجتمع خالياً، ودون عقبات، أمام الاستعمار المحتال الخبير في الغرب؛ لكي يستطيع - بطرح ما هو قابل للرد من الناحية الفلسفية والعلمية والأدبية والفنية- أن يحول دون ما ينبغي طرحه بالفعل". وهذا المصطلح "جغرافية الكلمة" يؤكد أننا في حاجة إلى "فقه المفاهيم" التي توطر سعي الأمة الآن في "تجديد علومها" وهو فقه يبين التحيزات، ويحرر الأحكام، ويقدم البدائل... ينظر في تحليل هذا المصطلح "جغرافية الكلمة" وما يحمله من مفاهيم: العودة إلى الذات، د. علي شريعتي، ترجمة: إبراهيم دسوقي شتا، دار الأمير، بيروت، 2007، ص360 وما بعدها. وذلك في سياق، أيضاً، ما أشار إليه المفكر د. عبد الوهاب المسيري، بـ"تحيزات المصطلح" ويعني بذلك: أن كل مصطلح متجذر في تشكيل حضاري فريد له لغته المعجمية والحضارية الفريدة، كما أنه نابع من "تجارب تاريخية"، و"نماذج تحليلية"، و"ورؤى معرفية" خاصة به. ينظر: حوارات مع الدكتور عبد الوهاب المسيري، الثقافة والمنهج، تحرير: سوزان حربي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1430هـ/2009م، ص337.

وفي إطار السعي إلى تأصيل "نحو النص" في العربية، أستطيع القول: إنه يقوم على مفهومين أساسيين، هما أصل الأصول في نظرية النحو العربي:

أولاً: الإسناد، ويعنى به في درس النحوي: التعالق الحميم بين الكلم، من خلال علاقة تربط العامل بالمعمول، تقوم على معنى "الاحتياج"، و"التسلط"، و"الاستغناء"، وهذا "معنى نحوي" يتعد بمقتضاه الاسم مع الاسم، أو الاسم مع الفعل، أو الحرف مع الاسم، كما "تتعقد" بمقتضاه، أيضاً، الجملة مع الجملة، و"يرتبط" المعنى بالمعنى، أو "ينقطع" عنه. ولولا "الإسناد" لتشارد الكلام، وغاض معناه، ولكان النص كومة من الكلمات والجمل غير الدالة.

ومفهوم "الإسناد" هنا هو المعنى الذي قامت عليه فكرة "العامل" التي هي عمود نظرية النحو العربي، والتي تقوم، في تراثنا، على مجموعة من "الضوابط" و"الأصول" المتحكمة في الجملة بناء واستعمالاً، كما تخضع لجملة من المفاهيم الإجرائية في التحليل، هي: (العقد والتركيب/ والاقتضاء والطلب/ والاختصاص/ والرتبة/ والتسلط/ والانتطاق العاملي/ والمباشرة والوساطة/ والأثر الإعرابي/ وموانع العمل)⁽¹⁾ وكلها عمد وأصول أساسها الإعراب والمعنى في آن؛ فجميع ما يمكن أن تُحدّث به عن "البنية العاملة" أصله المعنى، وجميع ما يمكن أن يقال عن المعنى، أساسه "البنية العاملة"⁽²⁾.

1 - ينظر في بيان هذه المفاهيم: كتابي: ضوابط الفكر النحوي، 7/2-178.

2 - خلافاً لما ذهب إليه بعض الباحثين بقوله: "وإذا كان عبد القاهر يصدر في ترسيخه فكرة تماسك النص وترابطه عن إدراكه أهمية المعنى في تعليق الكلام بعضه ببعض (وهو منسجم مع موقفه من قضية اللفظ والمعنى الذي ناصر فيه المعنى على اللفظ)، فإن النحاة قد انطلقوا من منطلق الصناعة النحوية القائمة على الإعراب، ونظرية العامل في بيان المواضع التي يشترط فيها الربط بين أجزاء الجملة. وقد نحوا في ذلك منحى معيارياً يدعو إلى الالتزام بالقواعد والضوابط التي صاغوها، دون عناية واضحة بأهمية التعلق بين أجزاء الكلام من الناحية الأسلوبية، والنصية" (الإحالة وأثرها في تماسك النص، د. محمد محمد يونس علي،

مقال منشور بموقعه على الإنترنت . <http://takhatub.blogspot.com/2009/06>

ثانياً: "الاقتضاء" ويعنى به في تراثنا النحوي: اقتضاء المعاني بعضها بعضاً، وانتساب بعضها إلى بعض، فإذا كان "الإسناد" كما تقدم، هو جوهر بناء الكلام، وأساس تماسكه، فإنه لا يتم إلا إذا طلب المعنى المعنى، واقتضى الكلامُ الكلامَ؛ ولهذا ذهب الفكر النحوي إلى أن "علة العمل الاقتضاء"⁽¹⁾، وهذا "الاقتضاء" هو الذي يؤدي إلى الترابط بين العلاقات النحوية المكونة للنص، حيث تتحد أجزاء الكلام، معنى، وتتضافر على نحو يقتضي فيه بعضها بعضاً، ويتعلق فيه بعضها ببعض، ويشد ارتباطان منها بأول⁽²⁾.

ومن لم يحسن فهم علاقة "الاقتضاء" في النحو العربي، فهو عن فهم الشعر والكلام بمعزل، إذ نستطيع أن نقول في يقين: إن النحو - من خلال علاقة "الاقتضاء" بين العوامل والمعمولات - دراسة فاعلة وكاشفة في النص، يتوصل من خلالها إلى استخراج إرادة المتكلم عن طريق معرفة موقع كل معنى، وعلاقته بالمعنى الآخر، "فلا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل، أن يتفكر متفكر في معنى "فعل" من غير أن يريد إعماله في "اسم" يقتضيه، ولا أن يتفكر في معنى "اسم" من غير أن يريد إعمال "فعل" فيه، وجعله فاعلاً له، أو مفعولاً له، أو يريد فيه حكماً سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ، أو خبراً، أو صفة، أو حالاً، أو ما شاكل ذلك. وإن أردت أن ترى ذلك عياناً فاعمد إلى أي كلام شئت، وأزل أجزاءه عن مواضعها، وضعها وضعاً يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها، فقل في:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل⁽³⁾

1- التبيين عن مذاهب النحويين، لأبي لبقاء العكبري، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1406هـ، ص23.

2- لمفهوم "الاقتضاء" مصطلحات أخرى في التراث النحوي، من مثل: "التعلق"، و"الاحتياج"، و"التشبيث"، و"التطالب". وكلها مصطلحات تعبر عن الحاجة الدلالية، وطلب استكمال المعنى. ينظر: ضوابط الفكر النحوي، 1/143.

3- صدر بيت عجزه: بسِ قَطِ اللوى بين الدخولِ فحوْمِلِ . . . وهو من معلقة امرئ القيس المشهورة، ينظر: ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح السكري،، دراسة وتحقيق: أنور عليان أبو سويلم، ومحمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين بالإمارات، 2000م. 780/3 ففيه تخريج هذا البيت، ومواضع الاستشهاد به في كتب النحو.

من نيك قفا حبيب ذكرى منزل، ثم انظر، هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها؟^(٤) فضياع علاقة "الاقتضاء" في البيت بين العامل والمعمول، يؤدي إلى تعطل حركة الفكر، والفهم.

فمن خلال هذين المفهومين: "الإسناد"، و"الاقتضاء"، وما يتعلق بهما من مفاهيم إجرائية^(٥)، يمكن أن نتلمس أصول نظرية "نحو النص" في العربية، إذ كشف النحاة من خلالهما ما يمكن أن تتحكم فيه "البنية العاملة" ويقع تحت طائلها على مستوى الجملة، كما اكتشفوا، في الآن نفسه، ما يمكن أن يفلت من قبضتها ولا يقع تحت سلطانها، على مستوى العلاقات بين الجمل المكونة لنص الخطاب، بل تمكنوا من خلال هذين المفهومين، من تجاوز ذلك كله إلى وضع أصول تمكن من تنظيم العلاقات المعنوية بين الكلم داخل الجملة من ناحية، وبين الجمل المكونة للخطاب، وطرق الربط بينها وصلًا وفصلًا، من ناحية أخرى. وهذا تراه واضحًا في حديثهم عن "ظواهر استعمالية" داخل النص، كالحديث عن: أخذ المعاني بـ"أعنة الكلام" وامتلاك حركات الإعراب فيه، و"مراتب الكلام" نقضًا واتهاكًا، و"تعاند" المبنى والمعنى، والحذر من "تفكيك" الكلام و"تشتيته"، والعلاقات التي يتنزل فيها الكلام، كالسياق، والمخاطب، والمتكلم، ودلالة بعض الكلام على بعض... وغير ذلك من الأبواب التي تمثل العلاقات النحوية فيها ضرورة لفهم بنية النظام في الخطاب، وطرق تشكل المعاني فيه، وهي أمور ثابتة، لمن تأمل، في أصول النظرية النحوية العربية.

(4)

"نحو النص" في "مدونة" التفسير: نموذج "تفكيك" نظم القرآن

إذا كنا قد قررنا، فيما سبق، أن بنية الفكر النحوي في العربية، لمن تأمل، قائمة في جانب كبير منها، على تحليل العلاقات بين الكلمات المكونة للنص، مما يعد تأصيلًا لـ"نحو النص"، و"تحليل الخطاب"، فإننا نقرر هنا، أيضًا، أن

1- دلائل الإعجاز، ص410.

2- كـ"الارتباط والاقطاع العملي"، و"نقض المراتب واتهاكها" و"انساق الضمائر وتفكيكها" و"أخذ المعاني بأعنة الكلام" تحصيلًا لها وصورًا من فسادها"، و"الاحتياط من تفكيك الكلام وتشتيته" وهو ما سيأتي تفصيله.

بين أيدينا تراثاً ثرياً جداً في "نحو النص"، و"تحليل الخطاب"، من خلال معالجة قضايا النحوي في كتب التفسير، وأعجب كيف نترك هذا، ثم نذهب للبحث عن "نحو النص" في علوم الآخرين!!

فمن الخطأ البين أن يظل المشتغلون بـ"نحو النص" في قطيعة مع علوم الكتاب والسنة، وخاصة التفسير؛ حيث ترى هناك امتزاج الصناعة النحوية بالمعنى عند المفسرين من النحاة أوسع وأضبط؛ لأنهم يحاولون تنزيل القواعد النحوية على المعاني القرآنية، فيستنبطون من خلال ذلك مراد الحق من كلام الحق سبحانه؛ ومن ثم بلغ منهجهم في التفسير، والتحليل، والتحديد، والاستنباط الغاية في الحذر والدقة⁽¹⁾. ففي كتب التفسير ترى ذلك النحو العربي الشامخ القائم على رعاية المعاني والدلالات، و ترى حديث النحاة واضحاً عن ثنائية "المعاني والأغراض"، وما يقتضيه "السياق ومنازل الخطاب"، و"العلاقات بين الجمل ارتباطاً وارتباطاً"، كما ترى حديثاً معجباً عن "نقض المراتب واتهاكها"، و"تماسك الكلام وتفكيكه"، و"النظر في روابط الجمل وأنواع ترتيبها وتلاقيها"، وأثر ذلك في استنباط "معاهد المعاني" التي أمها الكلام، والحديث عن وجوب "صون هذه المعاني من الضياع"، و"الاحتياط من فسادها" حينما "تعمد" اللفظ على المعنى، ويخرج عن مقتضياته، وما في ذلك من الدقة واللفظ والخفاء، ما يروق ويروع ويدهش في كثير من الأحيان!! كما أن فيها إشارات لمعان كثيرة يقوم عليها "بناء الكلام"، و"تشكل معاقده" في هذا اللسان الشريف.

وسأدل على ذلك بقضية واحدة من قضايا "النحو" التي تناولتها كتب التفسير، وكيف نستطيع أن نستنبط من معالجة المفسرين لهذه القضية كثيراً من المسائل التي تعد من أمهات "نحو النص" عند المعاصرين، وهي قضية "تفكيك" نظم القرآن.

فالقرآن الكريم "نص" يستمد من لغته إعجازه، ولا مناص في "تحليله" من البحث في نظمه، والوقوف على طرق الضم والتركيب فيه، وفي هذا السياق قرر الفكر الإسلامي أن من أبرز وجوه إعجاز القرآن الكريم: حسن

1- وقد قلت في ذلك، "إن النحوي كتب التفسير دين يتعبد به".

تأليفه، والتأم كلمه، وديدع نظمه، وجزالة طرق الضم فيه والتركيب والتعليق، يقول أبو سليمان الخطابي: "وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم، وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة"⁽¹⁾ ومأتى إعجاز النص القرآني من أن هذه الوجوه الثلاثة فيه جاءت في غاية الكمال والفصاحة والبلاغة "حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً، وأشد تلاؤماً وتشاكلاً من نظمه"⁽²⁾ وهذا ما يؤكد الإمام أبو بكر الباقلاني بقوله: "وقد تأملنا نظم القرآن فوجدنا جميع ما يتصرف فيه من الوجوه التي قدمنا ذكرها على حد واحد في حسن النظم، وديدع التأليف والرصف"⁽³⁾، فكل معنى يحمله النظم القرآني، إنما يؤتى به "على أحسن تركيب وأفصح"⁽⁴⁾.

وتلاؤم النظم وتشاكله يعني في بعض وجوهه: ترابط العلاقات النحوية المتبادلة بين مكونات النص، وحسن اقترانها، إن على مستوى بناء الجملة، وإن على مستوى بناء الجمل، وضبط بنيتها على حد والمعنى في النص⁽⁵⁾، كالترباط بين العامل والمعمول، والأصل والعدول عنه، والمفسر والمفسر، وبناء الجمل وما بينها

1 - بيان إعجاز القرآن للخطابي، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط4، (د ت) ص27.

2 - المرجع السابق.

3 - إعجاز القرآن للباقلاني، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993، ص37.

4 - الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، 1407هـ/1987م، 179/4.

5 - وهذا "الترباط" بين العلاقات النحوية المكونة للنص هو ما يعرف، في لسانيات النص، بـ"التماسك"، و"الترباط"، و"الانسجام". ينظر: لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب) د. محمد الخطابي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، 2012م، ص31، وعلم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، د. صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1431هـ/2000م، 97/1.

من علاقات، وبناء القيود في الكلام ووجوه الترتيب فيه . . . وهذه العلاقات النحوية كلها "عمدٌ" و"أصول"، تنظم العلاقات بين الكلم داخل الجملة من ناحية، وبين الجمل المكونة للخطاب، وطرق الربط بينها من ناحية أخرى، وهي علاقات ذات أهمية كبيرة يجب التنبه إليها عند تحليل النص، وخاصة القرآن الكريم، حتى قال بعض العلماء: "أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط"⁽¹⁾.

ومعنى ذلك أن كل تفسير لأي القرآن الكريم، تحتل فيه هذه "الترتيبات" و"الروابط"، وتوه فيه تلك العلاقات النحوية، أو تلتبس، فإنه يؤدي، ضرورة، إلى "تفكيك" نظم القرآن؛ ومن ثم فقدان "الاستقامة" النحوية⁽²⁾. ومن أبرز الوجوه التي يمكن أن تلمس فيها هذا "التفكيك" حديث المفسرين عن:

أولاً: الارتباط والانتقاع العملي

المراد بـ"الارتباط العملي": تسلط العامل على معموله، واقتترانه بمتعلقاته ومقتضياته، إن على مستوى الجملة، وإن على مستوى الجمل. ويقابله، في الدرس النحوي، مصطلح "القطع" أو "الانتقاع"، ويُعنى به: قطع العامل عما بعده، فلا يتسلط عليه؛ لعدم تأثيره فيه، فليس هو من شرعته، ولا من سببه، بل هو من "بنية عاملية" أخرى، إذ "الأصل العامل لا يعمل إلا في ما هو من جملته وذيله"⁽³⁾.

1- البرهان في علوم القرآن، للإمام أبو عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391هـ، 36/1.
2- المراد بـ"الاستقامة النحوية": أن يكون الكلام في شكله، إعراباً وترتيباً، على: "مجاري العرب في كلامها"، و"معهود خطابها"، و"عرفها ومهيئها المستمر في لسانها" وهذه "الاستقامة" درجات: أدناها: الاستقامة على "أصول النحو" التي تعني: مراعاة ما ينطوي عليه هذا اللسان العربي من "أصول" و"ضوابط" عامة، ينزع عنها في صلوات كلماته ونسقها، كما ينزع عنها في صلوات جملة (وهو ما أسمىه بـ"الاستقامة اللفظية") وأعلاها: الاستقامة على "أصول المعنى" التي تعني: الأخذ بأسباب البيان ومقتضيات المقام؛ إذ الكلام المستقيم نحواً أيضاً، هو الذي وافقت فيه هيئة تشكيله النحوية المعنى الذي قصد إليه المتكلم (وهو ما أسمىه بـ"الاستقامة المعنوية").

3- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ط2، 1996م،

وهذا ما نراه بدقة عند علمائنا في أثناء حديثهم عن العطف، ومجثمهم عن "المناسبة" التي تسوغ التآخي "التشريك" بين المعمولات في بنية عاملية واحدة، أو "الجامع" بين طرفي الكلام المتعاطف، فإذا وُجِدَتْ تسلط العامل على المعطوفات، فيشارك المعطوفُ المعطوفَ عليه في الإعراب، وما يتبعه من أحكام. وإذا انتفت "المناسبة"، وفقد "الجامع" انقطع عنه، وانتفي "التسلط": لأنك في العطف تجعل "الشيئين شرعاً واحداً" كما يقول سيبويه⁽¹⁾، وهذا لا يصح مع انتفاء "التسلط"، يقول الإمام عبد القاهر: "ومما هو أصل في هذا الباب، أنك ترى الجملة، وحالتها مع التي قبلها حال ما يعطف ويقرن إلى ما قبله، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف - فلا يتسلط عليها عامل الجملة قبلها - لأمر فيها صارت به أجنبية مما قبلها" ثم مثل لذلك، بآيات منها: قوله تعالى: "وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ"⁽²⁾؛ حيث ترك عطف (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ) على (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ)؛ حتى لا يفهم أنه من قول الكفار، وأنه داخل في الحكاية عنهم، ومؤداه التناقض...⁽³⁾

وهذا ما عرف في الدرس البلاغي بـ "الفصل والوصل"⁽⁴⁾ وهو - وإن اشتهر عند البلاغيين - من صميم الدرس النحوي، ففي الكتاب، يقول سيبويه: "وتقول: ما عبد الله خارجاً، ولا معن ذاهب. ترفعه على ألا تشرك الاسم الآخر في (ما)، ولكن تبدئه (فلا تتسلط عليه) كما تقول: ما كان عبد الله منطلقاً، ولا زيد ذاهب. جعلته غير ذاهب الآن"⁽⁵⁾ ويقول في موضع آخر: "وتقول: ما زيد ذاهباً، ولا عاقل عمرو؛ لأنه لو قلت: ما زيد عاقلاً

1- الكتاب، 51/2.

2- سورة: البقرة، الآيتان: 14 و 15.

3- ينظر: دلائل الإعجاز، ص 231-233.

4- يقول التهانوي: "فالتقطع" عند أهل المعاني هو "الفصل": لكون عطف الجملة الثانية على الأولى موهماً لعطفها على غيرها، مما يؤدي إلى فساد المعنى...؛ وإنما سمي: "قطعاً" لأن الجملتين كانتا متصلتين، لوجوب التناسب والجامع، فقطعهما مانع، فالفصل فيه كأنه قطع متصل". كشف اصطلاحات الفنون، حققه لطفي عبد البديع، وترجم النصوص الفارسية عبد النعيم محمد حسنين، وراجع أمين الخولي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، 1963-1977م. ص 1199.

5- الكتاب، 60/1.

عمرو، لم يكن كلاماً؛ لأنه ليس من سببه [حتى يصح تسلطه عليه] فترفعه على الابتداء والقطع من الأول، كأنك قلت: وما عاقل عمرو".⁽¹⁾ وفي قوله عز وجل: "يُغَشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ"⁽²⁾ يقول: "فإنما وجهه على أنه يغشى طائفةً منكم وطائفةً في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتاً، ولم يرد أن يجعلها واو عطف، وإنما هي واو الابتداء"⁽³⁾ ف"التباس" الثاني بالأول، و"كونه من سببه" هو شرط الارتباط" وإلا وجب على "القطع".

على أن مفهوم "الارتباط والانتطاع بين المعاني" مما عني ببيانه المفسرون عناية فائقة. وهذا يظهر من خلال ما نراه في كتب التفسير، من حديث عن:

1) الارتباط والانتطاع العاملي، والاحتياط من "تفكيك" الكلام بعضه من بعض:

وذلك إذا أدى التفسير لأي القرآن الكريم إلى قطع كلام من كلام هو مرتبط به، ومن جملة ذيوله، فيتفكك بذلك "النظم"، وتلتبس العلاقات في الخطاب، وإدراك هذا الضرب من الصلة بين الجمل داخل النص، يحتاج إلى مزيد من التأمل في المعنى، ومعرفة جوهره، وحينئذ تجد عند المفسرين وهم يبحثون في مواقع الإعراب، والروابط بين العامل والمعمول، تجد "مجتأً دقيقاً وممتعاً، في ربط الكلام وعلاقته، وكشفاً بارعاً لتلك الخيوط التي تدق، حتى كأنها شعيرات خفية، ولكنها متينة، ووثيقة، في ربط الكلام ودججه"⁽⁴⁾ ونظير ذلك ما قيل في:

1 - السابق، 61 / 1 .

2 - سورة: آل عمران، آية: 154 .

3 - الكتاب، 90/1 .

4 - دلالات التراكيب: دراسة بلاغية، لشيخنا محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، 1979م، ص310، وهو، حفظه الله، ممن عني كثيراً، في تحليل هذا اللسان الشريف، بالوقوف عند هذه العلائق، والصلات، كما تراه واضحاً في كتبه:

- قوله تعالى: " إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَيَّتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبِ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ " (1) . فهذه الآية الكريمة سيقت لتشبيه الدنيا في سرعة تقضيها وانقراض نعيمها بعد الإقبال، مجال نبات الأرض بعد جفافه وذهابه حطامًا بعدما التف وتكاثف وزين الأرض بحضرته وبهائه، وواضح من المثل أن فاعل " اِخْتَلَطَ " هو " نَبَاتُ الْأَرْضِ "، أي: اختلط النبات وكثر حتى التف بعضه ببعض بسبب الماء، وجوز ابن عطية الوقف على " فَاخْتَلَطَ " وقطعه عما بعده، على أن يكون فاعل " اِخْتَلَطَ " ضميرًا عائدًا على الماء، أي: أن الذي اختلط هو الماء، ثم نبدي " بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ " على الابتداء والخبر (2) قال أبو حيان: " والوقف على قوله: " فَاخْتَلَطَ " لا يجوز وخاصة في القرآن؛ لأنه تفكيك للكلام المتصل الصحيح المعنى، الفصحح اللفظ، وذهاب إلى اللغز والتعقيد، والمعنى الضعيف . ألا ترى أنه لو صرح بإظهار الاسم الذي الضمير في كناية عنه فقيل: بالاختلاط نبات الأرض، أو بالماء نبات الأرض، لم يكذب ينقده كلامًا من مبتدأ وخبر لضعف هذا الإسناد وقربه من عدم الإفادة، ولولا أن ابن عطية ذكره وخرجه على ما ذكرناه عنه لم نذكره في كتابنا " (3) .

شرح أحاديث من صحيح البخاري، والشعر الجاهلي دراسة في منازع الشعراء، وفي ثلاثيته الماتعة، التي بعنوان: آل حميم دراسة في أسرار البيان .

1- سورة: يونس، آية: 24 .

2- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1413هـ/1993م، 114/3 .

3- البحر الحيط، (لأبو حيان الأندلسي)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/2001م، 144/5 .

- وفي قوله تعالى: " وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ" (1) قوله تعالى: " رَدْفٌ لَكُمْ" فيه أوجه، أظهرها: أن " رَدْفٌ" ضمن معنى فعل يتعدى باللام، أي: دنا وقرب وأزف، و" بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ" فاعل به، والمعنى: أن كفار مكة يقولون للمؤمنين: متى يأتينا العذاب الذي تهددوننا به إن كنتم صادقين في أن العذاب نازل بنا؟ فجاء الجواب، قل لهم يا محمد، صلى الله عليه وسلم: توقع أن يكون دنا وقرب منكم بعض ما تستعجلون به، وعلى هذا الوجه يكون الوقف على "تَسْتَعْجِلُونَ" إذ "بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ" معمول لـ "رَدْفٌ" ومن مقتضياته، فلا وقف دونه، وذهب بعضهم إلى جواز الوقف على "رَدْفٌ" وقطع "بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ" عنه، باعتبار أن فاعل "رَدْفٌ" ضمير الوعد، أي: ردف الوعد، أي: قرب ودنا مقتضاه، و"لكم" خبر مقدم، و" وبعضٌ" مبتدأ مؤخر، قال الألويسي: "ولا يخفى ما فيه من التفكيك للكلام، والخروج عن الظاهر لغير داع لفظي ولا معنوي" (2).

- وفي قوله تعالى: " وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلِ الْبَنَاتِ فَمَا زَلْتُمْ فِي شَكِّ مَا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّى إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ * الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كِبَرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ" (3) الظاهر أن قوله: "الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ" مبتدأ، و"بغير سلطان آتاهم" متعلق بـ "يُجَادِلُونَ" أي: أنهم يجادلون بغير حجة صالحة للتعليق بها، وخبر المبتدأ: "كِبَرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ آمَنُوا". و"كِبَرٌ مَقْتًا" المراد به الذم، ومعنى: "كِبَرٌ" اشتد وعظم، و"مَقْتًا" تمييز محول عن فاعل، وفاعل: "كِبَرٌ" ضمير يعود على الجدال المفهوم من الكلام السابق، أي: كبر الجدال مقْتًا. وقوله: "كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ" الكاف داخل على اسم الإشارة، والمراد به في الآية الأولى: كذلك الضلال يضل الله من هو مسرف مرتاب، والمراد هنا: كذلك

1- سورة: النمل، الآيتان: 71/72.

2- روح المعاني للعلامة الألويسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د ت)، 16/20، وينظر: الدر المصون، 8/639.

3- سورة: غافر، الآيتان: 34/35.

الطبع يطبع الله على كل قلب متكبر جبار، فأفادت الكاف الداخلة على اسم الإشارة تعميم هذا الضلال، أو هذا الطبع على كل مسرف مرتاب، وعلى كل متكبر جبار. وذهب الزمخشري إلى أنه يجوز أن يكون "الَّذِينَ يُجَادِلُونَ" مبتدأ؛ و"بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ" خبراً، وفاعل كبر قوله: "كَذَلِكَ"، أي: كبر مقتاً مثل ذلك الجدل، و"يَطْبَعُ اللَّهُ" كلام مستأنف⁽¹⁾، أي: مقطوع عما قبله، ويكون الوقف على قوله: "كَذَلِكَ"، وقد رد أبو حيان هذا الوجه؛ لما فيه من تفكيك النظم بقطع كلام مرتبط بما قبله، ومن جملة ذبوله، فقال: "أما تفكيك الكلام، فالظاهر أن "بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ" متعلق بـ"يُجَادِلُونَ"، ولا يتعلل جعله خبراً للذين؛ لأنه جار ومجرور، فيصير التقدير: "الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ" كائون، أو مستقرون، بـ"بِغَيْرِ سُلْطَانٍ"، أي في غير سلطان، لأن الباء إذا ذاك ظرفية خبر عن الجثة. وكذلك في قوله "يَطْبَعُ" أنه مستأنف، فيه تفكيك الكلام؛ لأن ما جاء في القرآن من "كَذَلِكَ يَطْبَعُ"، أو "نَطْبَعُ"، إنما جاء مربوطاً ببعضه ببعض، فكذلك هنا"⁽²⁾.

- وفي قوله تعالى في الحديث عن صفات المؤمنين: "كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ"⁽³⁾ الظاهر أن (ما) في هذه الآية الكريمة مزيدة؛ لتأكيد مضمون الجملة⁽⁴⁾، وقد شاعت زيادة (ما) بعد الاسم، نحو: قليل، وكثير. وبعد الفعل الفعل، نحو: قل، وكثر، وطال⁽⁵⁾؛ وعليه يكون قوله: "قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ" من مقتضيات "كان" ومن جملة

1- الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (دت)، 171/4.

2- البحر المحيط، 445/7.

3- سورة: الذاريات، آية: 17.

4- لعل السر في أن زيادة (ما) حينئذ تفيد التوكيد هو ما تحمله من الإبهام الذي يلازم معانيها الأصلية كلها، فكانت بهذا الإبهام مؤكدة للنكرة قبلها (قليلًا) والتي تدل أيضاً بحسب وضعها على معنى الإبهام، والشروع. ولعل هذا يفسر لنا كثرة زيادتها بعد ما ذكر... والله أعلم.

5- قال البغدادي: (وزيادة (ما) جائزة لا اختلاف فيها)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق الشيخ:

عبد السلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة، 1409هـ، 129/6.

ذيوها، ف (يهجعون) خبر كان، أي: كانوا يهجعون قليلاً من الليل . و(قليلاً) نعت لظرف أو مصدر، أي: زماناً قليلاً، أو هجوعاً قليلاً. و(من الليل) صفة، على نحو قولك: قليل من المال عندي، أو متعلق ب(يهجعون)⁽¹⁾. وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن الكلام تم عند (قليلاً) باعتباره خبر "كان": أي: كانوا قليلاً، أي: في عددهم . ثم ابتداءً: "مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ"، و(ما) نافية، أو مصدرية⁽²⁾... ولا يخفى ما في هذا من بُعدٍ، وتفكيكٍ لكلام مرتبط بعضه ببعض؛ ولهذا قال السمين: "وهذا لا يظهر من حيث المعنى، ولا من حيث الصناعة، أما الأول: فلا بد أن يهجعوا، ولا يتصور نفي هجوعهم . وأما الصناعة: فالن حيز ما في النفي⁽³⁾ لا يتقدم عليه عند البصريين⁽⁴⁾ هذا إن جعلتها نافية . . وإن جعلتها مصدرية صار التقدير: من الليل هجوعهم، ولا فائدة فيه؛ لأن غيرهم من سائر الناس بهذه المثابة..."⁽⁵⁾

1- ينظر: الكشاف، 398/4، والبحر المحيط، 551/9، وروح المعاني، 13/15

2- نسب هذا القول للضحاك، ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للإمام محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، 1405هـ: 196/25، والبحر المحيط، 134/8.

3- أي النفي بـ"ما": لأن ظاهر كلام النحاة أن هذا الحكم خاص بها وحدها دون بقية أخواتها، قال الزمخشري: (كقولك: زيداً لم أضرب، ولا تقول زيداً ما ضربت) الكشاف: 399/4 . . وقال ابن مالك (لو كان النفي بلا، أولن، أو لم، جاز التقديم عند الجميع...) شرح الكافية الشافية: 397/1 . .

4- يراجع: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ: 172/1. والأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1405هـ: 235/2. وشرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، القاهرة، 1410هـ، 351/1، وارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى النحاس، مكتبة الخانجي، ط1، 1984م: 87/2.

5- الدر المصون، 10/45.

- وفي قوله تعالى: "يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا * فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا * إِلَىٰ رَبِّكَ مُنْتَهَاهَا * إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَخْشَاهَا" (1) الظاهر أن قوله تعالى: "فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا" كلام مرتبط ببعضه ببعض، فـ "فِيمَ" خبرٌ مقدم، و "أَنْتَ" مبتدأ مؤخر، و "مِنْ ذِكْرَاهَا" متعلق بما تعلق به الخبر، والمعنى: أنت في أي شيء من ذكراها، أي: ما أنت من ذكراها لهم، وتبين وقتها في شيء، وحكى الزمخشري عن بعضهم جواز أن يكون قوله: "أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا" منقطعاً عما قبله، ويكون الوقف على قوله "فِيمَ" باعتباره خبراً لمبتدأ مضمراً، وهو استفهام يراد به التعجب، والمعنى: فيم هذا السؤال؟! ثم ابتداءً: "أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا"، والمعنى: إرسالك وأنت خاتم الأنبياء، وآخر الرسل، ذكر من ذكراها، وعلامة من علاماتها، فكفاهم بذلك دليلاً على دنوها ومشارفتها والاستعداد لها، ولا معنى لسؤالهم عنها (2) قال السمين الحلبي: "وهو كلام حسن، لولا أنه يخالف الظاهر، ومفكك لنظم الكلام" (3).

2) الارتباط والانتطاع العاملي والاحتياط من فساد المعاني:

فمن الأصول المقررة في درس النحوي: "أنه يجب صون المعاني"، و"تحصينها" و"أن الإعراب معلق، إن أنت لم توجد له سنداً وعماداً من صحة المعنى، فالإعراب الذي لا يعضده معنى صحيح إعراب لا خير فيه"!! وهذا ملاحظ في حديث النحويين عن الأحوال التي قد تعرض للمعاني، وما قد تؤديه هذه الأحوال من انغلاق أو ضياع للمعنى المراد، إذ نراهم يغلبون جانب المعنى، ويحرصون على وضوحه غاية الحرص، ويحاطون من فسادهم. ويؤكد ذلك: أن تحديد العوامل والمعمولات في درس النحوي، يلتفت فيه التقائاً عميقاً للمعنى، كما أن حديثهم عن الإعراب والمعنى والعلاقة بينهما، من خلال العوامل والمعمولات، حديث ينبئ عن فقه، وبصر بـ "معاني الكلام" و"معاقده"؛ فالعلاقة بين العامل والمعمل، في نظرية النحو العربي، ليست مطلقة،

1- سورة: النازعات، الآيات: 42، 43، 44، 45.

2- الكشاف، 700/4.

3- الدر المصون، 683/10.

بل منضبطة، في بنية النظرية النحوية، بضابط للمعنى فيه دور كبير، وهو قولهم: "لا يتسلط العامل على المعمول، صناعة، إلا إذا اقتضاه المعنى المراد" (1).

وإذا كنا في الموضوع السابق قد رأينا المفسرين حريصين على عدم قطع كلام عن كلام هو منه، ومن "جملة ذبوله": "لئلا يتفكك" نظم الكلام، وتفقد البنية العاملة فيه "تماسكها"، فإننا نراهم هنا يمتنعون إدخال قول في قول ليس منه، وذلك حينما "يتعد" اللفظ على المعنى، ويخرج عن "مقتضياته" (2)، فيجب أن يوضع موضعاً يكون به خارجاً عن "جملة الأول وذبوله": دليلاً على أن الثاني معنى قائم بذاته؛ فليس من الأول، ولا من سببه، بل هو مرتبط ببنية عاملية أخرى، توجه بدورها المعنى وجهة مختلفة عن التي تكون مع الارتباط، ذلك... أو فساد المعاني.

ومن دقيق ذلك ما ذكره الإمام الزركشي، رحمه الله، من أن جميع ما في القرآن الكريم، من لفظ "الذين" و"الذي" يجوز فيه "الوصل" بما قبله نعتاً له، كما يجوز فيه "القطع" على أنه خبر مبتدأ، إلا في سبعة مواضع، فإن "القطع" بها هو المعين، وهي (3):

• قوله تعالى: "وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنَّ آتَيْتَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ * الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ" (4).

1 - ينظر تفصيل ذلك في كتابي: ضوابط الفكر النحوي، 7/2-170.

2 - وقد أشار الإمام الزركشي إلى شيء من ذلك في مبحث عنون له بقوله: "فصل في اتصال اللفظ والمعنى على خلاف" البرهان، 50/1. وقوله: "اتصال اللفظ" أي: في الظاهر، وإلا فإنه في الحقيقة منقطع عما قبله.

3 - البرهان، 357/1.

4 - سورة: البقرة، الآيتان: 120-121.

- وقوله تعالى: " وَلَنْ اتَّبَعَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لِمَنْ الظَّالِمِينَ * الَّذِينَ اتَّيْنَاهُمْ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْفُرُونَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ " (1).
- وقوله تعالى: " قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُهُ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * الَّذِينَ اتَّيْنَاهُمْ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ " (2).
- وقوله تعالى: " الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ " (3).
- وقوله تعالى: " وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْبَرُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ " (4).
- وقوله تعالى: " وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا * الَّذِينَ يُحْشِرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا " (5).
- وقوله تعالى: " وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ * الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ " (6).

فالمأمل في مواضع "الذين" في هذه الآيات السبعة، يجد أن في وصلها تركيبياً، بما قبلها، فساداً في المعنى، وقتلاً للمقصود، فلا هي من من سبب الأول، ولا من جملة ذيوله، بل هي من بنية عاملية جديدة؛ ومن ثم كان الوجه فيها "القطع" ابتداء واستئنافاً.

1 - سورة: البقرة، الآيتان: 145 - 146.

2 - سورة: الأنعام، الآيتان: 19 - 20.

3 - سورة: البقرة، الآيتان: 274 - 275.

4 - سورة: التوبة، الآيتان: 19 - 20.

5 - سورة الفرقان، الآيتان: 33 - 34.

6 - سورة: غافر، الآيتان: 6 - 7.

على أن الحديث عن " الارتباط والانقطاع العاملي و الاحتياط من فساد المعاني " عند علماء

التفسير، يظهر بوضوح في مواضع ثلاثة:

أ. حديثهم عن "فساد تعلق شبه الجملة (ظرفاً/ أو جاراً ومجروراً)، بعامل يفضي إلى ارتباط كلام بكلام أجنبي عنه"؛ إذ الأصل ألا يتعلق شبه الجملة بعامل، في نسق العلاقات التركيبية، إلا إذا كان هذا التعلق مما يقتضيه المعنى، ويرتضيه، وإلا وجب القطع، ففي قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ"⁽¹⁾ قال المفسرون: إن هاته الآية نزلت في علماء اليهود في كتمهم دلائل صدق النبي ﷺ وصفاته، وصفات دينه الموجودة في التوراة، وكتمانهم آية الرجم⁽²⁾، وقوله سبحانه: "مَنْ بَعْدُ" متعلق بـ "يَكْتُمُونَ" ذكر هذا الظرف؛ لزيادة التقطيع لحال الكتمان، وذلك أنهم كتموا البيّنات والهدى، مع انتفاء العذر في ذلك؛ لأنهم لو كتموا ما لم يبين لكان لهم بعض العذر أن يقولوا: كتماننا لعدم اتضاح معناه، فكيف وقد بين ووضح في التوراة؟! ⁽³⁾ قال السمين: "من بعد ما بيناه" متعلق بـ "يَكْتُمُونَ" ولا يتعلق بـ "أنزلنا" لفساد المعنى؛ لأن الإنزال لم يكن بعد التبيين، وأما الكتمان فبعد التبيين"⁽⁴⁾. وهذا واضح جداً؛ فالبيّنات في الآية الكريمة المراد بها الدلائل الواضحة على نبوة سيدنا محمد ﷺ وقد ظهرت، وبيّنت فيما نزل من الكتب قبل الرسالة الخاتمة؛ فلو علقنا قوله "من بعد" بـ "أنزلنا" لكان الإنزال بعد البيان، وهذا عكس المراد؛ ومن ثم وجب تعلقها بـ "يَكْتُمُونَ" لأن الكتمان يكون بعد البيان⁽⁵⁾.

1- سورة: البقرة، آية: 159 .

2- أسباب نزول القرآن، للواحدي، مكتبة الجمهورية العربية، بالقاهرة، ص 31، والتحرير والتنوير: (64/2)

3- روح المعاني: 40/2 .

4- الدر المصون، 193/2 .

5- على أن بعضهم فسر "البيّنات" بما في القرآن الكريم، و"الكتاب" بالتوراة؛ ومن ثم جوز أن يتعلق قوله "من بعد" بـ "أنزلناه" فيكون المعنى: إن الذين لا يعترفون بما أنزلنا من القرآن من بعد بيانه في التوراة. قال الألويسي. رحمه الله، بعد أن ذكر تعلق "من بعد" بـ "يَكْتُمُونَ": "ومن الناس من حمل البيّنات على ما في القرآن، وعلق "من بعد" بـ "أنزلنا" وفسر "الكتاب" بالتوراة،

وفي قوله تعالى: "يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعْفُفِ" (1) الجار والمجرور "مِنَ التَّعْفُفِ" متعلق بقوله: "يَحْسِبُهُمُ"، و"مِنَ" للتعليل، أي: يحسبهم الجاهل مجالهم؛ من أجل تعففهم عن المسألة أغنياء، ولا يمكن أن يتعلق الجار والمجرور بـ"أَغْنِيَاءَ" على الرغم من مجاورته له، بل يجب قطعه عنه، إذ يفسد هذا التعلق المعنى، ويصير إلى ضد المقصود؛ وذلك "أنهم متى ظنهم ظان قد استغنوا من التعفف، علم أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلاً مجالهم" (2).

وفي قوله تعالى: "إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى" (3) ذكر أبو الفتح ابن جني أن قوله تعالى: "أَخْفِيهَا" يحتمل معنى: أسترها وأكتمها، كما يحتمل معنى: أظهرها فتكون همزته همزة السلب، فأخفيتة: سلبت عنه خفاءه، وإذا زال عنه ساتره ظهر لا محالة، ثم بين، رحمه الله، أنه إذا كان "أَخْفِيهَا" بمعنى أظهرها، فاللام في قوله: "لِتُجْزَى" متعلقة بنفس "أَخْفِيهَا" ولا يحسن الوقف دونها. وإذا كان من الإخفاء والستر، فاللام متعلقة بنفس "آتِيَةٌ"، أي: إن الساعة آتية لتجزى كل نفس بما تسعى، أكاد أخفيها. فالوجه أن نقف بعد "أَخْفِيهَا" وقفة قصيرة. "أما الوقفة؛ فلئلا يظن أن اللام متعلقة بنفس "أَخْفِيهَا" وهذا ضد المعنى؛ لأنها إذا لم تظهر لم يكن هناك جزاء، إنما الجزاء مع ظهورها، فأما القصيرة فلأن اللام متعلقة بنفس "آتِيَةٌ" فلا يحسن إتمام الوقف دونها؛ لاتصال العامل بالمعمول فيه. وهذه الوقفة القصيرة ما أحسنها وأطف الصنعة فيها!" (4).

والكتمان بعدم الاعتراف بالحقيقة، ولعل ما ذهبنا إلي-أي: من فساد هذا التعلق-أولى من جميع ذلك". روح المعاني، 40/2.

1- سورة: البقرة، آية: 273.

2- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، ص690. وفي هذا التعلق بحث ذكره السمين الحلبي في: الدر المصون، 621/2.

3- سورة: طه، آية: 15.

4- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاحات عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 47/2-48، وقول أبي الفتح: "وهذه الوقفة القصيرة ما أحسنها وأطف الصنعة فيها" يدل

وفي قوله تعالى: "إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ" (1) ذهب جمهور المفسرين إلى أن الظرف "يَوْمَ" متعلق بفعل مضمر، والتقدير: يرجعه يوم تبلى السرائر، ودل "رَجْعِهِ" على "يرجعه" دلالة المصدر على فعله، ولم يميزوا تعلقه بـ "لَقَادِرٌ" لئلا يتوهم أن الله قادر على رجعه في ذلك اليوم دون غيره، قال ابن جني: "ولا يجوز أن تعلق "يَوْمَ" بقوله "لَقَادِرٌ" لئلا يصغر المعنى؛ لأن الله تعالى قادر، يوم تبلى السرائر وغيره في كل وقت وعلى كل حال، على رجوع البشر وغيرهم" (2).

ب. وفي حديثهم عن: "فساد العطف المفضي إلى دخول قول في قول ليس منه"؛ فالأصل في باب العطف: أن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فيما يجب له ويمتنع عليه، لفظاً ومعنى (3)، وهذا يقتضي أن إجراء العطف بين المعاني رهينٌ بـ "وحدة الشرع" بين ألفاظها، فإذا "فسد الشرع" بينها تعين القطع؛ لأن في "الارتباط" حينئذٍ ضرباً من التعسف في "تشكيل" المعنى، وخروجاً عن "القصد"، يقول الإمام عبد القاهر: "وما هو أصل

على أن "الوقف بهذه الكيفية القصيرة أو اللطيفة" مما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود؛ إذ يمثل ضابطاً "إيقاعياً" للكلام، يُعالج فيه السامع المعنى في نفسه، ويتبين من خلاله "انقطاع" الكلام عن عامل، و"تعلقه" بعامل آخر، فلا يُسند معنى إلى قول ليس منه، فكان لحضور الوقف، في مثل هذه المواضع التي يكون فيها الكلام ملتبساً، أثره المنظم للتركيب، والعلاقات بين الكلمات تعلقاً وقطعاً. ينظر نماذج لهذا الوقف في المحاسب، 45/2، و48، كما ينظر: كتاب: في التنظيم الإيقاعي للغة العربية، نموذج الوقف، د. مبارك حنون، الدرا العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 1431هـ/2010م. فقد أدار جزءاً كبيراً منه على بيان أهمية الوقف في إيضاح العلاقات التركيبية في الكلام.

1 - سورة: الطارق، الآيتان: 8، 9.

2 - الخصائص، 402/2. وقد نقل العلامة الألوسي عن بعض المفسرين تجويزهم تعلق "يَوْمَ" بقوله "لَقَادِرٌ" على معنى: أنه تعالى على رجعه لقادر على الإطلاق أولاً وآخرًا، وفي كل وقت، ثم ذكر سبحانه من الأوقات الوقت الأعظم على الكفار؛ لأنه وقت الجزاء والوصول إلى العذاب ليجتمع الناس على حذرهم والخوف منه "قال الألوسي: "وهو على ما فيه لا يدفع الإيهام" روح المعاني، 30/99.

3 - ينظر: شرح الكافية، 466/1.

في هذا الباب، أنك ترى الجملة، وحالها مع التي قبلها حال ما يعطف ويقرن إلى ما قبله، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف (فلا يتسلط عليها عامل الجملة قبلها على ما يقتضيه العطف) لأمر فيها صارت به أجنبية مما قبلها⁽¹⁾، ويوضح المبرد ذلك، فيقول: "اعلم أنك إذا أردت بالثاني ما أردت بالأول من الإجراء على الحرف، لم يكن إلا منسوقاً عليه. فإن كان الثاني خارجاً عن معنى الأول كان مقطوعاً مستأنفاً"⁽²⁾. ومعنى ذلك: أن حرف العطف إما أن يشرك ما بعده مع ما قبله في المعنى، ويكون من بنيته ومن جملة ذيلها، فيتقفا في الإعراب. وإما أن يكون الثاني خارجاً عن الأول في المعنى، فلا هو من سببه ولا من مقتضياته، بل هو من بنية عاملية أخرى، تدل على معنى آخر؛ ومن ثم لا يشرك في الإعراب، بل يُقطع عنه ويُستأنف.

ومن ذلك قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ لَا يُغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ"⁽³⁾، فقد ذهب المفسرون إلى أن "وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ": مستأنف، وليس عطفاً على "لَا يُغْفِرُ" الأول؛ لفساد المعنى⁽⁴⁾؛ إذ الظاهر أنه لو عطف قوله: "وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ" على قوله "لَا يُغْفِرُ" الأول، لصار داخلياً معه في قيد النفي؛ لأن العطف يجعل "الشيئين شيئاً واحداً" كما يقول سيبويه⁽⁵⁾، فيصير المعنى، والله أعلم: إن الله لا يغفر الشرك، ولا يغفر ما دون

1- ينظر: دلائل الإعجاز، ص 231-233.

2- المقتضب، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت، 32/2. ويُفهم من كلام المبرد، رحمه الله، أن "المنسوق" أي: المرتبط بما قبله، هو الجاري مجرى الأول، والواقع داخل البنية العاملة الواحدة. أما "المقطوع" أي: المستأنف، فهو غير الجاري مجرى الأول، والمتجاوز لحدود البنية العاملة الواحدة، إلى بنية عاملية أخرى مستقلة عنها.

3- سورة: النساء، آية: 48.

4- الدر المنصون، 701/3.

5- الكتاب، 51/2. وهذا مبني على أصل من أصول نظرية النحو العربي، وهو: "أن امتصاص الكلمة من جاراتها شيئاً من الإعراب، يفتح الباب، ولا بد، لامتصاصها شيئاً من معانيها ومتعلقاتها" يقول سيبويه في "باب اشتراك الفعل في أن، وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه أن": "فالخروف التي تشرك: الواو، والفاء، وثم، وأو. وذلك قولك: "أريد أن تأتيني ثم تحذني" و"أريد أن تفعل ذلك وتحسن" و"أريد أن تأتينا فتبايعنا" و"أريد أن تنطق بجميل أو تسكت" ولو قلت: "أريد أن تأتيني ثم

ذلك، فتكون الآية للتسوية بين الشرك وما دونه، لا للفرقة، ولا يخفى أن ذلك من تحريف كلام الله تعالى، ووضعه في غير مواضعه⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى: "قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ * وَيُذْهِبُ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ"⁽²⁾ قرأ الأعرج، وابن أبي إسحاق، وعيسى الثقفى، وغيرهم: "وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ" بنصب "يُتُوبُ" وقد خرج أبو الفتح على أن "يُتُوبُ" نصب على إضمار (أن) في جواب الأمر، فتكون "التوبة" داخلية في جواب الشرط معنى، فكما أن القتال كان سبباً لقتال قوم، فقد كان سبباً لتوبة آخرين، كقولك: "إن تزرنى أحسن إليك، وأعطي زيدا درهما" على معنى: "إن تزرنى

تحدثني" جاز، كأنك قلت: "أريد إتيانك ثم تحدثني". ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال... وتقول: "أريد أن تأتيني فتشتمني" لم ترد الشتمية، ولكنه قال: كلما أردت إتيانك شتمتني، هذا معنى كلامه؛ فمن ثم انقطع من (أن) (الكتاب، 52/3).

1 - ذهب بعض الفرق الكلامية إلى هذا، وقد ذكر الإمام الألويسي مذهبهم والرد عليهم، ينظر: روح المعاني، 79/5. على أن الألويسي قد هذا العطف، على أن يكون من عطف الجمل لا المفردات، قال: "وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ" عطف على خبر إن لا مستأنف". ويظهر من كلامه أن العطف هنا على جملة الخبر (لا يغفر) لا على المفرد وحده (يفغر)، والمعنى: إن الله لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دونه ذلك لمن يشاء، فهو من عطف الجمل لا المفردات، وكأنه خبر بعد خبر، ولا يترتب على ذلك أن ينسحب النفي في (يفغر) الأول على (يفغر) الثاني حتى يفسد المعنى كما تقدم؛ "لأنك إذا عطفت جملة على جملة لم يلزم تشريك في اللفظ، ولا في المعنى، ولكن في الكلام خاصة؛ ليعلم أن الكلامين في زمان واحد أو في مقصد واحد، دون أن ينسحب على الثانية ما في الأولى من قيود".

رصف المباني، للماتقي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2، 1405هـ، ص415.

2 - سورة: التوبة، الآيات: 14-15.

أجمع بين الإحسان إليك والإعطاء لزيد" (1). واستشكل النصب في هذه القراءة، بأنها تقتضي أن تكون "التوبة" مسببة عن "القتال"؛ إذ المنصوب في جواب الأمر مسبب عنه، مع أن توبة الله تعالى على من يشاء واقعة، قاتلوا أو لم يقاتلوا، فهي ليست من سببه، ففي النصب، إذن، إدخال للكلام في كلام ليس منه ولا من سببه؛ ومن ثم كان الوجه رفع الفعل "ويُتوب" على القطع والاستئناف، كما في قوله تعالى: "لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أَذَىٰ وَكِنْ يَقاتِلُكُمْ يُوَلُّكُمْ الْأَدْبَارَ تُمْ لَا يُنصِرُونَ" (2)، فقد رُفِعَ الفعل (يُنصِرُونَ) قطعاً واستئنافاً، بدلاً من جزمه عطفاً على ما قبله؛ حتى لا يكون عدم نصرهم مشروطاً بمقاتلتهم، بل هم مهزومون على كل حال، يقول الإمام الزمخشري، رحمه الله: "فإن قلت: هلا جزم المعطوف في قوله: "تُمْ لَا يُنصِرُونَ"؟ قلت: عدل به عن حكم الجزاء إلى حكم الإخبار ابتداءً، كأنه قيل: ثم أخبركم أنهم لا ينصرون. فإن قلت: فأى فرق بين رفعه وجزمه في المعنى؟ قلت: لو جزم لكان نفي النصر مقيداً بمقاتلتهم كقولية الأدبار. وحين رفع كان نفي النصر وعداً مطلقاً قاتلوكم أم لم يقاتلوكم، كأنه قال: ثم شأنهم وقصتهم التي أخبركم عنها وأبشركم بها بعد التولية، أنهم مخذولون، منتف عنهم النصر والقوة، لا ينهضون بعدها بجناح، ولا يستقيم لهم أمر" (3)؛ ولذلك عقب أبو الفتح رحمه الله على قراءة النصب، في قوله تعالى: "ويُتوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ" بقوله: "والوجه قراءة الجماعة على "الاستئناف"؛ لأنه تم الكلام على قوله تعالى: "ويُذْهِبُ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ" ثم استأنف، فقال: "ويُتوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ"، فالتوبة منه سبحانه على من يشاء ليست مسببة عن قتالهم، هذا هو الظاهر؛ لأن هذه حال موجودة من الله تعالى،

1- المحتسب، 285/1. هذا، وقد ذكر ابن عطية في المحرر الوجيز (14/3) وجهاً آخر لقراءة النصب، فقال: "ويتوجه ذلك عندي، إذا ذهبت إلى أن التوبة إنما يراد بها هنا: أن قتل الكافرين، والجهاد في سبيل الله، هو توبة لكم أيها المؤمنون، وكمال إيمانكم، فتدخل التوبة على هذا في شرط القتال".

2- سورة: آل عمران، آية: 111.

3- الكشاف، 430/1.

قاتلوهم أو لم يقاتلوهم، فلا وجه لتعليقها بـ "قاتلوهم"، فإن ذهبت تعلق، هذه التوبة بقاتلهم إياهم، كان فيه ضرب من التعسف بالمعنى" (1).

وفي قوله تعالى: "وَمَا كَانَ لَبِشْرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِي بِيَاذِنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" (2) يقتضي المعنى أن يكون النصب في "أَوْ يُرْسِلَ" إما بـ "أن" مضمرة، وتكون "أن" وما نصبتة معطوفين على "وَحِيًّا"، أو أن يكون النصب عطفاً على معنى "وَحِيًّا" فإنه مصدر مقدر بـ "أن" والفعل، والتقدير: "وَمَا كَانَ لَبِشْرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا بَأْنٍ يُوحِي إِلَيْهِ، أَوْ بَأْنٍ يُرْسِلَ". ومنع المفسرون أن يكون النصب عطفاً على "يُكَلِّمَهُ" لفساد المعنى، لأن "يُكَلِّمَهُ" واقع في سياق النفسي، وتسلط النفسي على المعطوف عليه، يستلزم، ضرورة، تسلطه على المعطوف، فيصير التقدير: ما كان لبشر أن يكلمه الله، ولا أن يرسله رسولاً، فيفسد النظم لفظاً ومعنى (3). ونظير فساد العطف في هذا الآية قول الشاعر:

عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِي يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ (4).

1- المرجع السابق. على أن ما ذهب إليه ابن جني هنا من أن فيه تعسفاً بالمعنى، رأى فيه الإمام الزمخشري، رحمه الله، طرافة في المعنى! (الكشاف، 2/329) ولم يعلل تلك الطرافة. وقد تعرض الإمام الأوسمي إلى ذلك في روح المعاني (10/63) فعلل طرافة المعنى في قراءة النصب، بأن القتال سبب لقلل شوكتهم، وإزالة نخوتهم، فيتسبب ذلك في تأملهم، ورجوعهم عن الكفر، كما كان من أبي سفيان، وعكرمة وغيرهما، والتقييد بالمشيئة (في قوله تعالى: "وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ"، للإشارة إلى أنها السبب الأصلي، وأن الأول (مقاتلة الكفار) سبب عادي، وللتنبية إلى أن إفضاء القتال إلى التوبة ليس كإفضائه إلى البواقي (أي: تعذيب الكفار، وخزيهم، ونصر المؤمنين عليهم). والله أعلم.

2- سورة: الشورى، آية: 51.

3- ينظر: البحر المحيط، 7/504، والدر المصون، 9/567.

4- البيت من شواهد سيبويه ونسبه لعبد الرحمن بن عبد الحكم: (3/56) وفي شرح شواهد لابن السيرافي، (تحقيق محمد الريح هاشم، دار الجليل، بيروت 1416هـ، 2/131): أنه نسبه لأبي اللحام التغلبي، قال البغدادي في الخزانة: (8/

فقد ذكر النحاة أن عطف (يقصد) على (يجوز) غير مستقيم؛ لأن غرض الشاعر أن ينفي الجور، ويثبت القصد، وإذا عطف لاتنفي القصد، أيضاً، إذ العطف يجعله شريكاً في النفي فيلزم التناقض؛ لأن نفي الجور يقتضي العدل، وقد نفاه ثانياً. فوجب أن يحمل على أنه مستأنف، ليكون مثبتاً فيكون الجور منفيًا والقصد مثبتاً، فيحصل المقصود، ويرتفع التناقض⁽¹⁾، قال ابن هشام: "ونظير هذا سواء أن يتوهم في قوله:

لما رأيتُ أبا يزيدٍ مُقاتِلاً أدعَ القتالَ، وأشهدُ الهيجاءَ⁽²⁾.

أن الفعلين (أي: أدعَ، وأشهدَ) متعاطفان، حين يرى فعلين مضارعين منصوبين. وقد بينت، في فصل لما، أن ذلك خطأ وأن (أدع) منصوب ب(لن) وأشهد معطوف على القتال⁽³⁾.

ج. ومن أبرز مواضع الارتباط والانتطاع العاملي "في كتب التفسير، حديثهم عن الارتباط والانتطاع بين المعاني" في مسألة: "الوقف والابتداء" في القرآن الكريم، وهذا الموضوع من النظر الدقيق في طرائق "تشكل" المعاني و"صناعتها" تجميعاً وتفريقاً؛ إذ قد يرتبط المعنى بالمعنى فيوضع موضعاً يكون به في "جملة الأول وذويله"؛ دليلاً على أنهما معنيان "مرتبطان" ببنية عاملية واحدة، يأخذ بعضهما بسبب من بعض، أو يتولد بعضهما من بعض، فيلزم "الوصل"، وقد ينقطع المعنى عن المعنى، فيوضع موضعاً يكون به خارجاً عن "جملة

557) "والبيت من قصيدة عدتها تسعة عشر بيتاً لأبي اللحام التغلبي، أوردها أبو عمرو في أشعار تغلبه، وانتخبها أبو تمام فأورد منها خمسة أبيات هورابها".

1- يراجع: الكتاب: 56/3، وشرح الرضي علي الكافية: 74/4، والمغني: ص 470.

2- البيت من الكامل، ولا يعرف قائله، وهو في: الخصائص، لابن جني: (2/413)، وضرائر الشعر لابن عصفور (تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلسي، بيروت 1980م، 201)، وفي شرح التسهيل لابن مالك: (4/22)، وارتشاف الضرب لأبي حيان: (2/391). والشاهد فيه أنه لا يجوز أن يكون (أشهد) معطوفاً على (أدع) حتى لا يفسد المعنى؛ لأنه إذا كان الفعلان متعاطفين كان كل منهما منفيًا ب(لن) والتي هي مدغمة في ما بعدها، فيكون المعنى: لا أدع القتال، ولا أحضر الهيجاء، وهذا تناقض لأن أول كلامه ينفي آخره.

3- المغني: ص 687.

الأول وذيله؛" دليلاً على أن الثاني معنى قائم بذاته؛ فليس من الأول، ولا من سببه، بل هو مرتبط ببنية عملية أخرى، توجه بدورها المعنى وجهة مختلفة عن التي تكون مع "الارتباط"⁽¹⁾ فيلزم، حينذ "الوقف"، كما في قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ"⁽²⁾، إذ ورد الوقف على قوله: "مثلاً" الثانية، وفقاً لازماً؛ ليفصل بين كلام الكفار الذي انتهى عند قوله "مثلاً"، وبين كلام الله عز وجل الذي يبدأ من قوله: "يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ" فتكون جملة: "يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا" استئنافاً، ليست من جملة ما قبلها، ولا من ذيله، ولو وصل القارئ لتوهم أنه صفة لكلمة "مثلاً"، وأنه من كلام الكفار، وهذا "إلباس في التركيب"⁽³⁾.

ومن ذلك: الوقف على "أَغْنِيَاء" من قوله تعالى: "لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ وَقَوْلُهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ"⁽⁴⁾؛ لأن "وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ" تنمة كلام اليهود، أما قوله: "سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا" فكلام الله تعالى، جاء رداً عليهم قالة السوء، وتهديداً لهم، فهو كلام منقطع عما قبله، ليس من سببه، ولا من جملة ذيله، فلزم الوقف، إذ الوصل يوهم أنها من ذيل ما قبلها، ومن تنمة كلام اليهود، وفي ذلك تناقض وفساد في المعنى⁽⁵⁾.

وفي قوله تعالى: "وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ"⁽⁶⁾ الوقف على قوله: "آخراً" لازم؛ لأن الكلام به تم، وقوله: "لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ" كلام منقطع عما قبله عاملياً، فليس منه،

1- ينظر: الكتاب، 61/1.

2- سورة: البقرة، آية: 28.

3- الدر المصون، 232/1.

4- سورة: آل عمران، الآية: 181.

5- القطع والائتناف، لابن النحاس، تحقيق: د. عبد الرحمن المطرودي، عالم الكتب، الرياض، ط1، 1992م، 155/1.

6- سورة: القصص، آية: 88.

ولا من جملة ذيوله "ولا يوصل بما بعده؛ لأن وصله يوهم أن "لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ" صفة لـ "إِلَهًا آخَرَ" وليس كذلك" (1) وإنما فسد أن يكون قوله: "لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ" صفة لـ "إِلَهًا آخَرَ" لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون النهي في قوله: "وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ" متجهاً إلى الصفة لا إلى الموصوف، فيكون المنهي عنه أن تدعو مع الله إلهاً آخر صفة أنه: "لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ"، وهذا معناه أنك إذا دعوت مع الله إلهاً آخر ليست تلك صفة فلا بأس، وهذا فاسد ومناقض لحقيقة الألوهية.

ولتوضيح ذلك أقول: إن النفي أو النهي إذا دخل على كلام مقيد، كان الغالب توجهه إلى ذلك القيد، مع إثبات أصل الفعل، يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني: "ههنا أصل، وهو: أنه من حكم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييداً على وجه من الوجوه أن توجه إلى ذلك التقييد، وأن يقع له خصوصاً. تفسير ذلك أنك إذا قلت: "أناي القوم مجتمعين"، فقال قائل: "لم يأتك القوم مجتمعين" كان نفيه ذلك متوجهاً إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان دون الإتيان نفسه، حتى إنه إن أراد أن ينفي الإتيان من أصله كان من سبيله أن يقول: "إنهم لم يأتوك أصلاً" فما معنى قولك "مجتمعين"؟! هذا مما لا يشك فيه عاقل" (2). وإذا كان هذا حكم النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد فإن النهي ضرب من النفي، فمتى دخل النهي في كلام فيه قيد فإن نهيك ذلك توجه إلى القيد خصوصاً، ويقع له. ولأن الصفة قيد في الكلام، فعلى توهم أن قوله: "لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ" صفة لـ "إِلَهًا آخَرَ" يكون النهي في: "وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ" متوجهاً إلى تلك الصفة، فيصير المعنى: النهي عن الدعوة، مع الله، لإله تلك صفة "لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ"، فيفهم بأسلوب المخالفة جواز الدعوة، مع الله، لإله ليست تلك صفة! وهذا مما لا يتوهم جوازه أصلاً؛ ومن ثم لزم الوقف.

1 - منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، للأشموني، مصطفى الباي الحلبي، القاهرة، ط2، 1393هـ/1973م، 294/2.

2- دلائل الإعجاز، ص 28. وما ذهب إليه الجرجاني وأصله هو الغالب في مثل تلك التراكيب؛ لأن هناك وجهاً آخر ذكره

المفسرون، وهو: أن يكون النفي أو النهي مسلطاً على الفعل والقيد معا (ينظر: الدر المصون، 1/125). وإنما كان هذا الوجه

أقل من الأول؛ لأن من يريد نفي أصل الفعل كان الأولى ألا يذكر القيد؛ لأن الفعل إذا اتقى من أصله اتقى بكل قيوده.

ومن ذاك أيضاً: الوقف على كلمة: "قَوْلُهُمْ" من قوله تعالى: "وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ"⁽¹⁾، وقوله تعالى: "فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ"⁽²⁾ فهو وقف لازم؛ لانتهاء كلام الكفار، والوصل يُتهم معه أن قوله: "إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ"، وقوله: "إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ"⁽³⁾ داخل في قول الكفار الذي يحزن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا معنى فاسد، وفيه إدخال قول في قول ليس هو منه، ولا هو من جملة ذيوله؛ ولذلك قال الرازي: "إن العزة بالألف المكسورة، وفي فتحها فساد يقارب الكفر؛ لأنه يؤدي إلى أن القوم كانوا يقولون: "إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا" وأن الرسول عليه الصلاة والسلام كان يحزنه ذلك. أما إذا كسرت الألف كان ذلك استثناءً، وهذا يدل على فضيلة علم الإعراب"⁽³⁾.

وهكذا نستطيع القول: إن مفهوم "الارتباط والانتطاع العاملي" من المفاهيم الأصولية التي مكنت النحو العربي من تجاوز الحديث عن الجملة إلى الحديث عن العلاقات بين الجمل في مستوى النص، ومراتبها في

1- سورة: يونس، آية: 65.

2- سورة: يسين، آية: 76.

3- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للإمام الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م، 105/17.

وإذا كان الوقف في مثل هذه المواضع، وأشباهها في القرآن الكريم، لازماً؛ لثلاث تلتبس المعاني بإدخال كلام في كلام ليس منه، فإن هناك مواضع يكون الوقف فيها ممتمناً؛ لثلاث تلتبس المعاني بإخراج قول من قول هو منه ولصيق به، ومن ثم لا يفهم المعنى لشدة تعلق ما تم الوقف عليه بما بعده لفظاً ومعنى، وهذا واضح فيما أقره أصحاب علوم القرآن، يقول الإمام الزركشي: "لا يتم الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الرفع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرفع، ولا على الناصب دون المنصوب، ولا عكسه، ولا على المؤكد دون التأكيد، ولا على المعطوف دون المعطوف عليه، ولا على إن وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها، وكذا ظننت، ولا على المستثنى منه دون الاستثناء، ولا على المفسر عنه دون التفسير، ولا على الموصول = دون صلته، ولا على حرف الاستفهام دون ما استفهم به عنه، ولا على حرف الجزاء دون الفعل الذي بينهما . . . والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كعلق البدل بالمبدل منه أو أقوى لا يجوز الوقف عليه" البرهان، 355/1، وهكذا فإن الوقف والابتداء "في القرآن الكريم متعلق أشد ما يكون التعلق بـ"البنية العاملية".

مدارج الخطاب، فصلاً ووصلاً، بل تجاوز، بهذا المفهوم، الحديث عن "البنية العاملة" إلى الحديث عن "المعاني"، فكان من أبرز ماغنمه "نحو النص" من ذلك المفهوم: التمكن، عند تحليل الخطاب، من بيان موقع كل معنى في النص، وعلاقته بالمعنى الآخر، فصلاً ووصلاً، وقطعاً واستئنافاً، اعتماداً على مقاييس صناعية صارمة، تقوم على "التضافر" والتآخي بين اللفظ والمعنى، لا على "التعاند" والتدافع بينهما⁽¹⁾.

1 - وعلى ذلك أدرت الباب الثاني من كتابي: ضوابط الفكر النحوي، 7/2-178.

ثانياً: نقض المراتب وانتهائها

المراد بـ"المراتب": المواقع التي تحتلها العناصر النحوية في الجملة، وحركة الكلمات في التركيب، من جهة رابطتها الإعرابية، وعلاقتها بأخواتها في تشكيل المعاني، فترتيب الكلمات في الجملة العربية، والعلاقات القائمة بين الجمل في الخطاب، لا يكون أمراً اعتبارياً، بل يخضع للنظام العام للبناء النحوي، الذي يستحق فيه كل عنصر موقعاً، لا يجوز إقصاؤه عنه إلا في سياق يحتم ذلك؛ "لأنه إنما يكون تقديم الشيء على الشيء نسقاً وترتيباً، إذا كان ذلك التقديم لموجب، أو جب أن يقدم هذا، ويؤخر ذلك، أما أن يكون مع عدم الموجب نسقاً، فمحال" (1).

وفي هذا السياق قرر الفكر النحوي أن للكلام مراتبه الأصلية، معتبراً أن "حد الكلام"، و"حقه" ما جاء على ترتيبه الأصلي، وفقاً لأصل نحوي ثابت هو: أن لمواقع الكلام "مراتب" بعضها أسبق من بعض، ف"رتبة العامل قبل رتبة المعمول، ورتبة العمدة قبل رتبة الفضلة" (2)، كما أن "رتبة ما يصل إليه الفعل بنفسه قبل رتبة ما يصل إليه بحرف، وإن كانا فضلتين، ومرتبة المفعول الأول قبل رتبة المفعول الثاني" (3).

فإن وضعت كل ذي مرتبة في مكانه فقد جريت على "الأصل"، وإن تصرفت فيه بالتقديم والتأخير (4)، وفقاً لـ"مهيع" العرب، و"معهودها" في كلامها، من جهة، ووفقاً لـ"مقتضيات" الخطاب و"منازله"

1 - دلائل الإعجاز، ص 468.

2 - شرح الكافية، للرضي، 1/229.

3 - البرهان، للزركشي، 1/310.

4 - وهو تصرف يحكمه، في العربية، أمران: أولهما: أمن اللبس؛ إذ له التحكم المطلق في حفظ المراتب؛ فاللبس يناقض الغرض من الكلام مطلقاً، ويخرج به عن سنن التخاطب؛ ولذلك فالعرب يكرهون "أن يقربوا باب لبس" كما يقول سيبويه (الكتاب، 1/48) أي: أنه إذا خيف اللبس، وهدد القصد، فلا مناص من إيفاء اللغة أقدارها، وإحلال الكلمات محلها. ثانيهما: نوع العامل قوة وضعفاً، إذ بقدر قوة العامل تكون الحرية في ترتيب المكونات داخل الجملة، وحركية مفرداتها؛ فما كان متصرفاً في نفسه تصرف في معموله بالتقديم والتأخير، وما كان غير متصرف في نفسه لم يتصرف في معموله، فقد تبث استقراءً

من جهة ثانية، عُدَّ ذلك "تقصاً لهذه المراتب"، وخروجاً عن "أصل" إلى "فرع" تحقيقاً لقصد، وتحصيلاً لفائدة، حتى غدا من أصول صنعة الكلام، أنه: "لا يكون ترتيب في شيء، حتى يكون هناك قصد إلى صورة

وصفة⁽¹⁾.

فإن أدى هذا التصرف إلى التباس العلاقات النحوية في الكلام عُدَّ ذلك "انتهاكاً" لهذه المراتب، به يتفكك "نظم" الكلام، ويخرج من كمال البيان إلى مجال الهذيان. وهو ما كان يجذره علماء التفسير، فوجدناهم يردون كل تفسير لأي القرآن الكريم، يؤدي فيه الإعراب أو المعنى إلى "انتهاك" تلك المراتب، ومن ذلك حديثهم عن:

= "أن العامل المتصرف في نفسه، حقه أن يتصرف في معموله، بالتقديم والتأخير، ما لم يعرض عارض. . والتصرف في العوامل: أن يكون العامل باقياً على أصله، لم يتغير عن حاله الذي له بأصل الوضع (أي: أن يكون صالحاً لاستخدامات متعددة بأصل وضعه، لا أن يلزم في وضعه هيئة واحدة) فإن لم يكن كذلك (بأن لزم طريقة واحدة في أصل وضعه لا يتغير عنها، ولا يستعمل إلا عليها) لم يُسَمَّ متصرفاً، ولم يتصرف في معموله. هذا معنى التصرف عند المحققين، كالرمانى وغيره، ومحل بيان المسألة الأصول". . المقاصد

الشافعية، للشاطبي، 54/2 .

1- دلائل الإعجاز، ص 364.

1) انتهاك المراتب و"تشيتت" الكلام:

فمن أصول الفكر النحوي: أن رتبة المعمول تلي رتبة العامل، وأنه لا يجوز الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي⁽¹⁾، ف"الأشياء حقها ألا يفصل بينها وبين ما تعمل فيه"⁽²⁾، ويوضح ذلك الإمام عبد القاهر، فيقول: "اعلم أنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي، فلا تقول: ضربت وذهب عمراً زيد، تريد: ضربت عمراً وذهب زيد، فتوقع "عمراً" الذي هو مفعول "ضربت" بين "ذهب" ومعموله الذي هو "زيد" المرفوع بأنه فاعله؛ لأن "عمراً" ليس

1 - والمقصود بالأجنبي: الجزء المستقل بنفسه، الذي لم يعمل فيه العامل، (ينظر: أمالي ابن الحاجب، ص 751) ولكن يستثنى من عدم جواز الفصل بالأجنبي، أمران يجوز الفصل بهما: أولهما: الفصل بالجملة، فهو فصل سائغ، ويعرف هذا في الدرس النحوي بـ "الجملة الاعتراضية" يقول ابن جني: "اعلم أن هذا القبيل من هذا الفصل كثير، قد جاء في القرآن، وفصح الشعر، ومنثور الكلام. وهو جار عند العرب مجرى التأكيد؛ فلذلك لا يشع عليهم، ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بأجنبي إلا شاذاً أو متأولاً" (الخصائص، 335/1) ويعلل ذلك شيخنا د. محمد أبو موسى، بقوله: "والأحظ دائماً أن الجملة الاعتراضية ذات معنى متميز جداً في الكلام الذي وقعت معترضة فيه؛ وكأن تميزها هذا هو الذي جعل المتكلم المبين يرمي بها حين يفاجأ بها تجري في بيانه؛ ليبادر القارئ والسامع بها غير متربث حتى يجد لها معنى؛ لأن تفوقها يمنحها الموقع، ويصير المستبشع لها من الفصل، غير مستبشع. الجملة الاعتراضية تشبه في الكلام الثمرة الكرزية، التي تسقط فور نضجها، لا تبالي في أي موقع سقطت، ولو أن المتكلم هياً لها مكاناً غير الاعتراض لما التفت السامع إليها، إلا بقدر ما يلتفت لغيرها من الجمل" مراجعات في أصول الدرس البلاغي، ص 127. ثانيهما: الفصل بالظروف "إذ إنها لا تخضع، نسبياً، لضوابط التقديم والتأخير؛ فالعرب "يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما" (مغني اللبيب، ص 909).

2 - اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي طليمات، وعبد الإله النبهان، دار الفكر، بيروت،

من "ذهب" و"زيد" في شيء. فمن الحال إيقاعه بينهما. وذلك أن "ذهب" يقتضي معموله الذي هو "زيد"، وأنت تأتيه بشيء لا يناسبه. فما هو إلا بمنزلة من يطلب رفيقه وأخاه، فينضم إليه طفيلي لا يلبسه بوجه" (1).

فإذ أدى "اتهاك" المراتب إلى ضياع ذلك الأصل، وتطفل بين العامل وما يلبسه شيء^٤، أدى ذلك، ضرورة، إلى تفكك كلام يأخذ بعضه بجزءه بعض^(٢)، ففي قوله تعالى: "وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَتِيَّاتِ كُفْرَانَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ" (3) ذهب كثير من المفسرين إلى أن لفظة "من" في قوله تعالى: "فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ" متعلقة بفعل محذوف مقدر بعد الفاء، تقديره: فلينكح مما ملكته أيمانكم، وقوله: "وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ" جملة من مبتدأ وخبر، وجيء بها بعد قوله "مَنْ قَتِيَّاتِ كُفْرَانَ الْمُؤْمِنَاتِ" ليفيد أن الإيمان كافٍ في نكاح الأمة المؤمنة ظاهراً، ولا يشترط في ذلك أن يعلم إيمانها علماً يقيناً، فإن ذلك لا يطلع عليه إلا الله، وقوله تعالى: "مَنْ قَتِيَّاتِ كُفْرَانَ الْمُؤْمِنَاتِ" مبتدأ وخبر أيضاً، وجيء بهذه الجملة تأنيساً بنكاح الإماء، والمعنى: أن بعضكم من جنس بعض في النسب والدين، فلا يترفع الحر عن نكاح الأمة عند الحاجة إليه⁽⁴⁾. وذهب بعض المفسرين، ومنهم الإمام الطبري إلى جواز أن يكون قوله تعالى: "بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ" فاعلاً لذلك الفعل المحذوف، وأن في الآية تقدماً وتأخيراً، والتقدير: ومن لم يستطع منكم طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ

1 - المقصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق الدكتور / كاظم مجر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، 1982م، ص 426، و 435.

2 - وهو ما يعرف في تراثنا البياني بـ"المعاظلة في الكلام" والمعاظلة، كما يقول ابن منظور في لسان العرب، من: تعاظل السباع، أي: تشابكها. والمراد هنا: التعقيد التركيبي، حيث تشابك العلاقات، ويتداخل الكلام بعضه في بعض، ويلتبس، وذلك بالخروج عن "معهود العرب" في بناء كلامها، تقدماً وتأخيراً، أو حذفاً وإضماماً... وهذا دليل فساد في نظم الكلام. (ينظر: طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، تحقيق: الشيخ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1974، 63/1، ودلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر، ص 84).

3 - سورة: النساء، آية: 25.

4 - الدر المصون، 3/656.

الحصنات المؤمنات، فلينكح بعضكم من بعض الفتيات، ويكون قوله: "وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ" اعتراضاً بين ذلك الفعل المقدر وفاعله، قال الطبري: "وهذا من المؤخر الذي معناه التقديم، وتأويل ذلك: ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح الحصنات المؤمنات فمما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات فلينكح بعضكم من بعض، بمعنى: فلينكح هذا فتاة هذا، فالبعض مرفوع بتأويل الكلام" ⁽¹⁾، قال أبو حيان: "وهذا قول ينزه حمل كتاب الله عليه؛ لأنه قول جمع الجهل بعلم النحو وعلم المعاني، وتفكيك نظم القرآن عن أسلوبه الفصيح، فلا ينبغي أن يسطر ولا يلتفت إليه" ⁽²⁾.

وشبيهه بتأويل الإمام الطبري في هذه الآية، ما ذكره بعض المفسرين في قوله تعالى: "قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلاكَ * اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ" ⁽³⁾ إذ الظاهر أن معمول "قُل" هو قوله: "يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً"، أو الأمر المقدر، أي: قل لهم: أقيموا، يقيموا ⁽⁴⁾، وذهب ابن عطية إلى جواز أن يكون معمول القول الآية التي بعد، أي: قوله تعالى: "اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً" ⁽⁵⁾، قال أبو

1 - الطبري، 19/5 .

2 - البحر المحيط، 231/3 .

3 - سورة: إبراهيم، الآيتان: 31/32 .

4 - الدر المصون، 107/7 .

5 - المحرر الوجيز، 339/3 .

حيان: "وهذا الذي ذهب إليه من كون معمول القول هو قوله تعالى: "اللَّهُ الَّذِي" الآية، تفكيك للكلام، يخالفه ترتيب التركيب، ويكون قوله: يقيموا الصلاة كلاماً مفلتاً من القول ومعموله" (1).

وفي قوله تعالى: "وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ" * وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ وَلَكُمْ كِتْمٌ لَا تَعْلَمُونَ" (2) فالظاهر من معنى الآيتين، والله أعلم: أن المؤمنين يسمعون تحاج المشركين، يوم القيامة، بعضهم مع بعض، فيبادرون بالإنكار عليهم؛ لأن تغيير المنكر سجيتهم التي كانوا عليها، وقولهم: "لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ" صرف لهم عن تلك المذرة، كأنهم يقولون: دَعُوا عنكم هذا فلا جدوى فيه، واشتغلوا بالمقصود وما وعدتم به من العذاب، وتكون "في" من قوله "فِي كِتَابِ اللَّهِ" للتعليل، أي لبثتم إلى هذا اليوم، ولم تعذبوا من قبل لأجل ما جاء في كتاب الله من تهديدهم بهذا اليوم، فلقد بلغكم ذلك وسمعتموه فكان الشأن أن تومنوا به ولا تعتذروا بقولكم ما لبثنا غير ساعة (3). وعلى هذا المعنى يكون الجار والمجرور "فِي كِتَابِ اللَّهِ" متعلقاً بـ "لَبِثْتُمْ"، ونقل الإمام الطبري عن قتادة، وابن جريج، أن قوله تعالى "فِي كِتَابِ اللَّهِ" ليس متعلقاً بـ "لَبِثْتُمْ"، بل هو متعلق بـ "أُوتُوا الْعِلْمَ"، و"فِي" بمعنى الباء، والكلام فيه تقديم وتأخير، وتأويله: "وقال الذين أُوتوا العلم بكتاب الله والإيمان بالله: لَقَدْ لَبِثْتُمْ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ" (4) قال أبو حيان: "ولعل هذا القول لا يصح عن قتادة؛ فإن فيه تفكيكاً للنظم لا

1- البحر المحيط، 415/5. وقول أبي حيان: "ويكون قوله: يقيموا الصلاة كلاماً مفلتاً من القول ومعموله" معناه: أن تأويل ابن عطية يقتضي أن يكون الفعل المضارع "يقيموا" وما بعده جملة اعتراضية بين القول ومعموله، وهذا يقتضي إفلات المضارع من عامل قبله، ومن عامل بعده، مع أن الجزم فيه يقتضي هذا العامل، مما يبيعد ما ذهب إليه ابن عطية.

2- سورة: الروم، الآيتان: 56/55.

3- التحرير والتنوير، 131/21.

4- تفسير الطبري، 57/21.

يسوغ في كلام غير فصيح، فكيف يسوغ في كلام الله؟! وكان قتادة موصوفاً بعلم العربية، فلا يصدر عنه مثل

هذا القول⁽¹⁾

(2) انتهاك المراتب و"تفكيك" المتلازمات:

المراد بـ"المتلازمات" هنا: التراكيب العربية التي تتميز بوجود تلازم بين مكوناتها، فيصبح أحدهما مقترناً إلى الآخر لفظاً ومعنى، وكأنهما جزءاً كلمة واحدة، فلا تذكر إحداهما إلا وتطلب الأخرى⁽²⁾، وذلك كالتلازم الواقع بين العامل ومعموله، والمضاف والمضاف إليه، والنعت والمنعوت، والمعطوف والمعطوف عليه، والموصول وصلته... إذ لما كانت هذه الأزواج مع نظيراتها كالشيء الواحد امتنع انتهاك مراتبها، والفصل بينها؛ وبالجملة فـ"كلما ازداد الجزآن اتصالاً، قوي قبج الفصل بينهما"⁽³⁾؛ لما يؤديه ذلك الفصل من تفكيك بين لنظم الكلام⁽⁴⁾.

1- البحر المحيط، 175/7.

2- ينظر: ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، د. رشيد بلحبيب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، 1998م، ص214.

3- الخصائص 2/390.

4- فإذا لم يؤدي ذلك الفصل إلى "تفكيك" النظم، فإن الدرس النحوي يجيزه بمسوخين، أولهما: طبيعة العلاقة بين المتلازمين، فقد تضعف العلاقة بينهما فيسوغ الفصل، وذلك كالفصل بين المسند والمسند إليه (مبتدأ وخبراً، أو فعلاً وفاعلاً)، فإنه سائغ مطرد في كلام العرب، بل يؤدي إلى مقاصد وغايات بلاغية لا تكون مع التلازم؛ وإنما سائغ الفصل هنا؛ لأن الترابط بينهما ترابط "اقتضاء"، لا ترابط "مجاورة" أو "اقتران"، بخلاف الترابط، مثلاً، بين الموصول وصلته، أو بين المضاف والمضاف إليه، أو بين النعت والمنعوت، فهو ترابط "مجاورة" و"اقتران"، وهو من القوة بمكان، إذ كل منهما يشكّلان معاً تركيباً واحداً، ولا تتضح القيم الدلالية للمتلازم الواحد بانفصاله عن الآخر، فكان الفصل بينهما غير سائغ. ثانيهما: نوع الفاصل؛ إذ الجمل الاعتراضية، وشبه الجملة، مما يتوسع العرب فيهما، فالفصل بهما فصل سائغ في كثير من الأحيان. (ينظر: الفصل النحوي بين مطالب التركيب

شيء يحتاج إليه من مطلوبات الدين، تذكيراً ونصحاً، وقلنا لموسى: خذ الألواح بقوة، أي: بجهد واجتهاد. وجوز بعض المفسرين أن تكون جملة: "فخذها بقوة" بدلاً من قوله "فخذ ما آتيتك" بدل اشتغال⁽¹⁾، قال الخفاجي: "وضعت هذا المعنى؛ بأن فيه الفصل بأجنبي وهو جملة: "كُتبتنا" المعطوفة على جملة: "قال يا موسى"، وهو تفكيك للنظم"⁽²⁾.

ومنه أيضاً، قوله تعالى: "الركاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور يا ذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد * الله الذي له ما في السماوات وما في الأرض ويؤيل للكافرين من عذاب شديد * الذين يستحبون الحياة الدنيا على الآخرة ويصدون عن سبيل الله ويغونها عوجاً أولئك في ضلال بعيد"⁽³⁾ فالراجح في "الذين" من قوله تعالى: "الذين يستحبون الحياة الدنيا على الآخرة" أنه مبتدأ، وخبره "أولئك في ضلال بعيد"، وأنه خبر لمبتدأ محذوف أي: هم الذين، أو أن يكون منصوباً بإضمار فعل على الذم، وجوز بعض المفسرين أن يكون نعتاً لـ "للكافرين" من قوله: "ويؤيل للكافرين من عذاب شديد"⁽⁴⁾ "وهو لا يجوز؛ لأن فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي منهما، وهو قوله: "من عذاب شديد"، سواء كان "من عذاب شديد" في موضع الصفة لـ "ويؤيل"، أم متعلقاً بفعل محذوف أي: يضحجون ويولولون من عذاب شديد. ونظيره إذا كان صفة أن تقول: "الدار لزيد الحسننة القرشي" فهذا التركيب لا يجوز؛ لأنك فصلت بين زيد وصفته بأجنبي منهما وهو صفة الدار، والتركيب الفصيح أن تقول: الدار الحسننة لزيد القرشي، أو الدار لزيد القرشي الحسننة"⁽⁵⁾.

1- البحر المحيط، 386/4، والدر المصون، 454/5.

2- حاشية الشهاب على البيضاوي، ضبطه وخرج آيات وأحاديثه الشيخ: عبد الرازق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت،

ط 1417 هـ/1997 م، 368/4، وروح المعاني، 58/9.

3- سورة: إبراهيم، الآيات: 3، 2، 1.

4- الكشف، 505/2.

5- البحر المحيط، 394/5.

فبهذين الأمرين، حديث المفسرين عن: "انتهاك المراتب وتفكيك النظم"، وحديثهم عن: "انتهاك المراتب والتفكيك بين المتلازمات" ندرك أن العلاقة بين الكلمات داخل الجملة، من جهة، وبين الجمل داخل الخطاب من جهة ثانية، ليست مطلقة، بل هي علاقة منضبطة، في بنية النظرية النحوية، بجملة من المفاهيم الإجرائية في التحليل، أطلق عليها الإمام الشاطبي: "الأصول الاستعمالية"⁽¹⁾، وهي أصول تجسد "منطق" العلاقة بين أجزاء التركيب، وضرورة التقيد بهذا "المنطق" في ضبط "حركة" الكلم، و"مراتبها"، و"مدارجها"⁽²⁾؛ فلا يتيه الاستعمال بعيداً عنها بشكل يفقد كل عنصر ما يطلبه من العناصر الأخرى، وحيث يضطرب النظام النحوي، ويُشوَّش المعنى في النص، وتُتلاشى قابلية الفهم.

ثالثاً: اتساق الضمائر وتفكيكها

من مجالات الدور الرباطي للضمير: "الربط" بين أجزاء الجملة الواحدة، أو بين الجملة والجملة في الخطاب، يقول العلامة الرضي محدثاً عن الضمير الرباط للجملة متى وقعت خبراً: "وإنما احتاجت إلى الضمير؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من واسطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الواسطة هي الضمير، إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض"⁽³⁾، وقول الرضي: إذ هو موضوع لمثل هذا

1- المقاصد الشافية، 54/1.

2- ذ "التوسع" و"العدول" خروج عن الأصول النحوية بأصول أخرى تشد الكلام إليها، عدولاً عن القاعدة واتصالاً بها في آن معاً، حتى غدا من أصول الدرس النحوي: أن الخروج عن القاعدة خاضع لقاعدة!، يقول شيخ النحاة سيبويه رحمه الله: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً" الكتاب، 32/1.

3- شرح الرضي على الكافية، 338/2.

الغرض "يعني أن للإضمار دوراً تركيبياً ترابطياً⁽¹⁾؛ إذ عليه تقوم، في كثير من الأحيان، استقامة تعليق أجزاء الكلام بعضها ببعض .

والمأمل في بنية الضمير التركيبية والدلالية يدرك أنه مبهم وضعاً، معرفة استعمالاً، يقول سيبويه: " وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمّر اسماً بعد ما تعلم أن من يُحدّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنت تريد شيئاً يعلمه"⁽²⁾ ويقول المبرد: "وإنما صار الضمير معرفة؛ لأنك لا تضمّره إلا بعد ما يعرفه السامع، وذلك أنك لا تقول: "مررت به"، ولا "ضربته" ولا "ذهب"، ولا شيئاً من ذلك، حتى تعرفه وتدرى إلى من يرجع هذا الضمير"⁽³⁾ أي: أن بنية الضمير تقتضي ضرورة عوده على سابقٍ أو لاحقٍ، يفسره ويرفع إبهامه، وهذا المقضى هو ما يسمى "مرجعاً"، أو "عائداً"، وهذا "المرجع" أو "العائد" قد يكون "مقالياً" موجوداً في بنية الكلام، وقد يكون "مقامياً" يفهم من السياق، ومنازل الخطاب .

وقد تعدد الضمائر في بنية "الخطاب" الواحد؛ ومن ثم يجب توجيه الضمائر فيه توجيهاً يضمن "تماسك" الخطاب و"ائتلاف" نظم الكلام، من جهة، ويضمن في الوقت نفسه مناسبة الكلام لـ "مقتضى" الحال و"مقاصد" المتكلم، من جهة ثانية. فإذا تعدد مرجع الضمائر في الخطاب الواحد سمي ذلك: "تفكيكاً" و"تتافراً" و"تشتيتاً"، فإذا أدى هذا "التفكيك" في مرجع الضمائر إلى "تفكيك" نظم الكلام، و"التباس" العلاقات النحوية فيه، كان توجيهها مفروضاً ينبغي تنزيهه فصيح الكلام عنه .

1- المراد بالدور الترابطي: كل ما كان استعماله قائماً على اعتبار المتقدم، ومقيّداً به على نحو لا ينفك عنه . والضمائر من حيث اقتضاؤها لغيرها سابقاً، أو لاحقاً، تعد من أبرز ما يقوم بهذا الدور؛ فقد حصر ابن هشام ما يحتاج إلى الرباط في العربية، في أحد عشر موضعاً، أغلبها لا يكون رابطها إلا الضمير . ينظر: المغني، ص 653 .

2- كتاب سيبويه، 6/2 .

3- المقضب، 4/280 .

وقد تتبع المفسرون "حركة" الضمائر في الخطاب القرآني، ودلالاتها في سياقاتها، وإحالة الضمير،

وتعدد المحال إليه، مشيرين في ذلك إلى أمور ثلاثة:

أ. الاحتياط من أن تؤدي "الإحالة" في الضمير إلى معنى لا يتفق وسياق النص القرآني، ومن ثم كان إعادة الضمير إلى مرجعه من أهم ما يقوم به مفسر النص؛ لأنها تزيد عنه اللبس، وتوضح دلالاته، ولا شك أن اللبس من أهم مظاهر "تفكيك" النص، و"تشتيته"⁽¹⁾، كما في قوله تعالى: "يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ" * وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ"⁽²⁾ إذ اختلف العلماء في مرجع الضمير "هو" من قوله تعالى وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ فقيل هو راجع لـ "إِبْرَاهِيمَ"؛ فإنه أقرب مذكور⁽³⁾، وهو مشكل لا يستقيم؛ لأن الإشارة في قوله "وَفِي هَذَا" راجعة للقرآن، وهو لم يكن في زمن إبراهيم ولا هو قاله؛ ولذلك رجح العلماء أنه عائد إلى لفظ الجلالة كضمير "هُوَ اجْتَبَاكُمْ" فتكون الجملة استئنافية، قال

1 - ومن طريف ذلك ما كان يجبرنا به مشايخنا، رحمهم الله، أن أحدهم قرأ من سورة يوسف: "قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّبُّ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ" (الآية: 17) فوقف عند قوله: "فَأَكَلَهُ" وقطع الكلام عما بعده، مما أوهم أن الضمير المنصوب (الهاء) عائد على المتاع؛ إذ إن الضمير يعود على أقرب مذكور، فيصير المعنى: إن يوسف أكل متاعهم!!، ومن ذلك أن أحدهم بدأ قراءته، فقال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: "إِلَيْهِ يُرْدُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْثَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِي قَالُوا أَدْنَاكَ مَا مِتْنَا مِنْ شَهِيدٍ" (سورة: الأنعام، الآية: 47) مما أوهم معه، أن الضمائر في: "إِلَيْهِ"، و"بِعِلْمِهِ" و"يُنَادِيهِمْ"، و"أَدْنَاكَ" عائدة على الشيطان الرجيم!!، تعالى عن ذلك علوا كبيرا؛ ولذلك بنينا مشايخنا إلى وجوب البسملة بعد الاستعاذة في مثل هذه المواضع حتى يعود الضمير فيها على الله عز وجل.

2 - سورة: الحج، الآيتان: 77، 78.

3 - البحر المحيط، 361/6، وحاشية الشهاب على البيضاوي، 552/6.

الزركشي: " والصواب: إن الضمير راجع إلى الله سبحانه يعني: سماكم المسلمين من قبل يعني: في الكتب المنزلة على الأنبياء قبلكم، وفي هذا الكتاب الذي أنزل عليكم وهو القرآن، والمعنى: جاهدوا في الله حق جهاده هو اجبتاكم، وهو سماكم المسلمين من قبل، وفي هذا الكتاب؛ لتكونوا أي: سماكم وجعلكم مسلمين لتشهدوا على الناس يوم القيامة"⁽¹⁾. ونظير ذلك ما ذكره الإمام الزركشي، أيضاً، بقوله: " وفي سورة يس موضعان توهم فيهما كثير من الناس، أحدهما: قوله " وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلَمُونَ"⁽²⁾ فقد يتوهم أن الضمير في هم راجع إلى الليل والنهار بناء على أن أقل الجمع اثنان، وهو فاسد؛ إذ إن النهار ليس مظلماً . . إنما الضمير راجع إلى الكفار الذين يُحتج عليهم بالآيات . . والثاني: قوله تعالى " أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ"⁽³⁾ يظن بعضهم أن معناه: مثل السموات والأرض (أي: أن الضمير في " مِثْلَهُمْ" راجع إلى السموات والأرض) وهو فاسد؛ لأنهم ما أنكروا إعادة السموات والأرض حتى يرد على إنكارهم إعادةتهما بابتدائهما، وإنما أنكروا إعادة أنفسهم، فكان الضمير راجعاً إليهم (أي: راجع إلى الكفار المنكرين للبعث) ليتحقق حصول الجواب لهم والرد عليهم"⁽⁴⁾.

ب. أهمية "تواؤم" الضمائر و"توافقها"⁽⁵⁾، فإذا اجتمع ضمائر فحيث أمكن عودها لـ"مرجع" واحد فهو أولى من عودها لمختلف؛ حفاظاً على "تماسك" النظم القرآني⁽⁶⁾، ففي قوله تعالى: " وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ

1- البرهان، 4/33.

2- سورة: يسين، آية: 37.

3- سورة: يسين، آية: 81.

4- البرهان، 4/34.

5- الإتيان في علوم القرآن، للإمام السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ط1، 1416هـ/1996م،

550/1

6- البرهان، 4/35.

دِمَاءَكُمْ وَلَا تَخْرُجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تُشْهَدُونَ" (١) يقول ابن عاشور: "الضميران في: "أَقْرَرْتُمْ"، و"أَنْتُمْ تُشْهَدُونَ" راجعان لما رجع له ضمير "مِيثَاقِكُمْ" وما بعده؛ لتكون الضمائر على سنن واحد في النظم" (٢). وفي قوله تعالى: "وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ" (٣) يقول الإمام الرازي: "اختلفوا في المخاطبين بقوله سبحانه وتعالى: "وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ"، فقال قوم: هم المؤمنون بالرسول، قال لأن من ينكر الصلاة أصلاً والصبر على دين محمد صلى الله عليه وسلم، لا يكاد يقال له استعن بالصبر والصلاة، فلا جرم وجب صرفه إلى من صدق بمحمد صلى الله عليه وسلم، ولا يمتنع أن يكون الخطاب أولاً في بني إسرائيل (أي: في قوله تعالى: "أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تُلُونَ الْكُتُبَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ")، ثم يقع بعد ذلك خطاباً للمؤمنين بمحمد صلى الله عليه وسلم (أي: في قوله تعالى: "وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ")، والأقرب أن المخاطبين هم بنو إسرائيل (أي: في كلا الآيتين)؛ لأن صرف الخطاب إلى غيرهم يوجب تفكيك النظم. فإن قيل: كيف يؤمرون بالصبر والصلاة مع كونهم منكرين لهما؟ قلنا: لا نسلم كونهم منكرين لهما؛ وذلك لأن كل أحد يعلم أن الصبر على ما يجب الصبر عليه حسن، وأن الصلاة التي هي تواضع للخالق والاشتغال بذكر الله تعالى يسلي عن محن الدنيا وآفاتنا، وإنما الاختلاف في الكيفية" (٤).

ج. رفض كل "تفكيك" أو "تشتيت" للضمائر يؤدي القول به إلى "تفكيك" النظم القرآني، أو التباس مقاصده، وضابطهم في ذلك: "أن التفكيك مما لا ينبغي أن يخرج عليه النظم الكريم" (٥)، وأن "إدخال الكلام في معاني ما قبله وما بعده أولى من الخروج به عنهما، إلا بدليل يجب التسليم له" (٦).

1- سورة: البقرة، آية: 84.

2- التحرير والتنوير، للعلامة محمد الطاهر ابن عاشور، دار التونسية للنشر، تونس، 1984م، 586/1.

3- سورة: البقرة، آية: 45.

4- التفسير الكبير، 46/3.

5- روح المعاني، 208/4.

وهذا مسلك واضح في ردهم كثيراً من وجوه الإحالات في الضمائر، كما في قوله تعالى: "إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ * أَنْ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِي وَعَدُوٌّ لَهُ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلَتُصْنَعَ عَلَيَّ عِجْبٌ" (٢) إذ يرى الإمام الزمخشري أن الضمائر المنصوبة في قوله: "اقْذِفِيهِ"، و"فَلْيُلْقِهِ"، و"يَأْخُذْهُ" كلها راجعة إلى سيدنا موسى عليه السلام؛ لأنه المقصود، وهو حاضر في ذهن أمه الموحى إليها، فقذفه في التابوت وفي اليم، والقائه في الساحل، كلها أفعال متعلقة بضميره، وأنكر جعل الضميرين في "فَلْيُلْقِهِ"، و"يَأْخُذْهُ" عائدين إلى "التَّابُوتِ"، فقال: "والضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة؛ لما يؤدي إليه من تنافر النظم. فإن قلت: المقذوف في البحر هو التابوت، وكذلك الملقى إلى الساحل، قلت: ما ضرك لو قلت: المقذوف والملقى هو موسى في جوف التابوت؛ حتى لا تفرق الضمائر" فيتنافر عليك النظم الذي هو أم إعجاز القرآن، والقانون الذي وقع عليه التحدي، ومراعاته أهم ما يجب على المفسر" (٣) (٤).

1 - قواعد التفسير عند مفسري الغرب الإسلامي، د. مسعود الركيتي، وزارة الأوقاف المغربية، ط1، 1433هـ/2012م، ص128.

2 - سورة: طه، الآيتان: 38، 39.

3 - الكشف 3، /64.

4 - يُفهم من كلام الزمخشري هنا أن "تفكيك" الضمائر مطلقاً، يؤدي، ضرورة، إلى تفكيك النظم، ونازع الزمخشري في ذلك العلامة ابن كمال باشا، فذهب إلى "أن التفكيك الذي يقع في الضمائر إن أدى إلى الالتباس في الكلام، والاشتباه في المرام، يكون محلاً بالفصاحة، فلا بد من صون الكلام الفصيح عنه. وإن لم يكن مؤدياً إلى ذلك؛ لانسحاق الفهم باقتضاء الكلام، ومساعدة المقام، إلى المعاني المرادة من الضمائر المنتشرة بسبب التفكيك الواقع فيها، كالذي في آية الوصية، فلا يكون منه شيء من الإخلال بالفصاحة" (رسالة في: رفع ما يتعلق بالضمائر من الأوهام، لابن كمال باشا، ضمن رسائل ابن كمال باشا، تحقيق: د. ناصر سعد الرشيد، النادي الأدبي، الرياض، 1401هـ/1980م، ص81، ونيظر: حاشية البغدادي على شرح بانة سعاد لابن هشام، 2/354). وهو ما رجحه أبو البقاء الكهوي، يقول الكهوي: "والأصل توافق الضمائر في المرجع؛ حذر

وفي قوله تعالى: "وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا" (٢) ذكر القاضي أبو بكر ابن العربي اختلاف العلماء في المخاطب بالواو في قوله: "أَتُوا" هل الضمير عائذ على الأزواج، أو المراد به الأولياء؟ ثم رجح القول الأول؛ لأن الضمائر واحدة، وتعود في نسق واحد إلى الحدّث عنهم وهم الأزواج، فقال: "واتفق الناس على الأول، وهو الصحيح؛ لأن الضمائر واحدة إذ هي معطوفة بعضها على بعض

التشتت . و"تفكيك" الضمائر إنما يكون محلاً بحسن النظام إذا كان كل منها راجعاً إلى غير ما يرجع إليه الباقي، أو يرجع ما في الوسط منها إلى غير ما يرجع إليه ما في الطرفين، فلا بد من صون الكلام الفصيح عنه . وأما "التفكيك" الذي لا يفضي إليه (أي: إلى الإخلال بحسن النظام) كما إذا رجع الأول أو الآخر منها إلى غير ما يرجع إليه الباقي، كالذي وقع في آية الوصية، وهي قوله تعالى: "فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ" (4) فلا يكون فيه شيء من الإخلال (سورة: البقرة، آية: 181. فإن الضمائر في: "بَدَّلَهُ"، وفي "سَمِعَهُ"، وفي "يُبَدِّلُونَهُ" راجعة كلها إلى "الإيصاء الواقع من المحضّر"، أما الضمير في: "إِثْمُهُ" فإنما هو راجع إلى "التبديل" أو إلى "الإيصاء المبدل" وفي هذا تفكيك للضمائر، ولكنه تفكيك مقبول لعدم اللبس .) قال: . وقد نظمت فيه:

إذا كان تفكيك الضمائر مفضياً إلى ما يخلل النظم فاحذر من الخلل
بأن خالف الأطراف وسطاً بمرجع كذا سابقاً منها بياق فقد أخل
وأما إذا كان الخلاف لأول بياق كذا للآخر اسمع فلا تخل
دليلك في حسن النظام وصية أم ترأّن الله قد بين العمل

(الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م، ص569) وهذا هو ما رجحه العلامة الألويسي، في أكثر من موضع في كتابه روح المعاني، إذ يقرر "أن تفكيك الضمائر ليس ممنوعاً مطلقاً، بل هو جائز عند قوة القرينة، وظهور الدلائل عليه" (روح المعاني، 130/10) ويقول في موضع آخر: "ويُتحمّل تشتت الضمائر اتكلاً على ظهور المعنى" (روح المعاني، 140/2). ومعنى ذلك أنه ليس كل "تفكيك" للضمائر في إعراب آي القرآن يعد سبباً من أسباب من "تفكيك النظم"، بل لا يعد منه إلا ما تاهت فيه العلاقات النحوية، والتبست فيه مقاصد القرآن، والله أعلم.

في نسق واحد، وهي فيما تقدم بجملته الأزواج فهم المراد ههنا، لأنه تعالى قال: **وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمَامِي فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعٍ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا**⁽¹⁾ فوجب "تناسق" الضمائر"⁽²⁾.

وفي قوله تعالى: "وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى * فَاتَّبِعْهُمْ فِرْعَوْنَ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ"⁽³⁾ الضمير في "غَشِيَهُمْ" في الموضعين راجع إلى فرعون وقومه، والتغشية: التغطية، وقوله تعالى: "مَا غَشِيَهُمْ" المقصود منه التهويل، أي: بلغ من هول ذلك الغرق أنه لا يستطيع وصفه، قال في الكشف: "مَا غَشِيَهُمْ" من باب الاختصار، ومن جوامع الكلم التي تستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة، أي: غشيهما ما لا يعلم كنهه إلا الله"⁽⁴⁾ ونقل الإمام آلوسي عن بعضهم: أن الضمير في "غَشِيَهُمْ" الأولى يعود على فرعون وقومه، وفي "غَشِيَهُمْ" الثانية على موسى وقومه، وفي الكلام حذف، أي: فنجاء، والمعنى غشي فرعون وقومه مثل الذي غشي موسى وقومه، فهلك فرعون، ونجا نبي الله⁽⁵⁾. وهذا التأويل جعله الشيخ الغماري من "بدع التفاسير"، وقال: "وهو مردود بوجهين: تشيتت الضمائر"، حيث إن الضمير في "غَشِيَهُمْ" الأولى يعود على فرعون وقومه، وفي "غَشِيَهُمْ" الثانية يعود على موسى وقومه، وتشيتت الضمائر يورث في الكلام ضعفاً وركاكة. الثاني: أن البحر لم يغش موسى وقومه، بل انفرق لهم فسلكوا فيه طريقاً يبساً"⁽⁶⁾.

1- سورة: النساء، آية: 3.

2- أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الفكر، لبنان، (د ت)

.413/1

3- سورة: طه، الآيتان: 77، 78.

4- الكشف، 79/3.

5- روح المعاني، 238/16.

6- بدع التفاسير، لأبي الفضل عبد الله محمد صديق الغماري، مكتبة القاهرة، ط3، 1431هـ/2010م، ص70.

وفي قوله تعالى: "أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءٍ يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ"⁽¹⁾ الضمائر كلها في الآية الكريمة راجعة إلى الكفار، فهؤلاء الكفار ما كانوا بمعجزين الله أن يعاقبهم في الدنيا، وما كان لهم من أولياء يمنعونهم العقاب، بل إنهم يضاعف لهم العذاب يوم القيامة بسبب عنادهم وشدة طغيانهم، فلا يسمعون الحق، ولا يبصرون آيات الله، وعلى هذا فحمل: "لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ"، و"مَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءٍ"، و"يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ"، و"مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ" أخبار عن اسم الإشارة (أُولَئِكَ)، وجوز بعضهم⁽²⁾ أن تكون جملة "مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ" حالاً من "أَوْلِيَاءٍ" وسوغ كونها حالاً من النكرة وقوعها في سياق النفي، والمعنى: أنهم جعلوا الأصنام آلهة لهم في حال أنها لا تستطيع السمع ولا الإبصار، وتكون جملة "يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ" اعتراضاً، وحينئذ لا تكون الضمائر في جملة "مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ" راجعة إلى ما ترجع إليه الضمائر في الجمل قبلها وبعدها، بل راجعة إلى الأصنام، قال العلامة الشهاب: "ومُرَضَّ هذا لمخالفته السياق، واستلزامه تفكيك الضمائر"⁽³⁾.

وفي قوله تعالى: "وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوْقَاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ"⁽⁴⁾ شبه الله تعالى أعمال الكفار في عدم انتفاعهم بها بجملة الظمان يرى السراب فيحسبه ماء فيسعى إليه، فإذا بلغ المسافة التي خال أنها موضع الماء لم يجد شيئاً، بل وجد الله هنالك يحاسبه على ما سلف من أعماله، والمثل انتهى عند قوله تعالى: "فَوْقَاهُ حِسَابَهُ"، والضمائر في "جَاءَهُ"، و"لَمْ يَجِدْهُ"، و"وَجَدَ"، و"عِنْدَهُ"، و"فَوْقَاهُ" تعود على شخص واحد، وهو "الظَّمَانُ"، قال أبو

1- سورة: هود، آية: 20.

2- ينظر: المحرر الوجيز، 46/3، البحر الحيط، 213/5. والتحرير والتنوير، 37/12.

3- حاشية الشهاب على البيضاوي، 147/5. وينظر: روح المعاني، 32/12.

4- سورة: النور، آية: 39.

حيان: "والمعنى في: "وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ" أي: ووجد مقدور الله عليه من هلاك بالظماً، "عِنْدَهُ" أي: عند موضع الحساب، "فَوَفَّاهُ" ما كتب له من ذلك، وهو المحسوب له، فيكون الكلام متناسقاً آخذاً بعضه بعنق بعض؛ وذلك باتصال الضمائر لشيء واحد، ويكون هذا التشبيه مطابقاً لأعمالهم من حيث إنهم اعتقدوها نافعة فلم تنفعهم، وحصل لهم الهلاك بأثر ما حوسبوا⁽¹⁾، وذهب بعض المفسرين إلى أن المثل انتهى عند قوله تعالى: "حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً"، وبه تم بيان أحوال الكفرة بطريق التمثيل، والضمائر هنا للظمان، أما قوله تعالى: "وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ" فهو بيان لبقية أحوالهم العارضة لهم بعد ذلك بطريق التكملة؛ لئلا يتوهم أن قصارى أمرهم هو الخيبة والقنوط فقط كما هو شأن الظمان، والضمائر هنا للكافر⁽²⁾ وردّه أبو حيان، لأن "فيه تفكيك الكلام؛ إذ غاير بين الضمائر، وانقطع ترصيف الكلام؛ مما يجعل بعضه مقلتاً من بعض"⁽³⁾.

وفي قوله تعالى: "إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ * وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَلِكٍ لَّشَهِيدٌ * وَإِنَّهُ لَحُبُّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ"⁽⁴⁾ فالضمائر كلها هنا عائدة على الإنسان، حسب الظاهر الذي يقتضيه اتساق الضمائر، واتحاد المتحدث عنه⁽⁵⁾، وقيل إن الضمير في قوله: "وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَلِكٍ لَّشَهِيدٌ" عائد على "ربه" والمعنى: أن الله يعلم ما في نفس الإنسان من جحوده وشحه الشديد بالمال، وقد عقب على ذلك الإمام أبو حيان بقوله: "تناسق" الضمائر لواحد مع صحة المعنى أولى من جعلهما لمختلفين، ولا سيما إذا توسط الضمير بين ضميرين عائدتين على واحد⁽⁶⁾، و

1- البحر المحيط، 424-423/6.

2- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، للعلامة أبو السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 181/6.

3- البحر المحيط، 424/6.

4- سورة: العاديات، الآيات: 6، 7، 8.

5- التحرير والتنوير، 505/30.

6- البحر المحيط، 502/8.

قال الإمام الألويسي: "و"اتساق" الضمائر وعدم "تفكيكها" يرجح الأول؛ فإن الضمير السابق، أعنى: ضمير "لرَبِّهِ" للإسان، ضرورة، وكذا الضمير اللاحق، أعنى: الضمير في قوله تعالى: "وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ" (1).

فقد تبين مما سبق أن "الضمير" يعد من أهم "الروابط النسقية" في وصل الكلم بعضه ببعض داخل الجملة، من جهة، وبين الجمل المكونة لنص الخطاب من جهة ثانية؛ ومن ثم عُنيت العربية بوضع القواعد والضوابط المنظمة لاستعماله (2)، وفي هذا الإطار اهتم المفسرون، وهم يخللون آيات القرآن الكريم، بأمور: أولها: المحافظة في، إحالة الضمائر، على "اتساق النظم"، ورفض كل "تفكيك" أو "تشتيت" للضمائر يؤدي القول به إلى "تفكيك" النظم القرآني، أو التباس مقاصده. ثانيهما: "صحة الإحالة في الضمائر" إذ المحافظة على المعنى والإفهام تقتضي أن يحال الضمير على ما يصح به المعنى، ويتفق ومقتضيات الخطاب، فإذا لم ينتبه المفسر إلى صحة المعنى الذي تعود عليه تلك الضمائر، آل الأمر إما إلى "الاختلال" في فهم المقصود من الكلام، وإما إلى "الإلباس" في فهم المراد، وفي كلتا الحالتين فإنه يناقض "الاستقامة النحوية"، ويخرج عن "سنن الخطاب"، أوليس الغرض من كل كلام هو البيان والتبيين؟! !

1- روح المعاني، 218/30.

2- وقد ذكر الإمام الزركشي كثيراً من هذه الضوابط المنظمة لاستخدام الضمائر في العربية، في كتابه: البرهان، مبحث: قاعدة في الضمائر، 28/4، وما بعدها.

(5)

خاتمة: مقولات "نحو النص" في تراثنا ومشروعية إعادة تقويم "خطاب" التحيز

وبعد، فحسب هذا البحث أن يلفت أنظار الباحثين إلى أنه ما يزال في التراث النحوي العربي مجال فسيح لمن رام الركون إلى منح مهجورة لم يقع عليها ضوء غامر بعد، كما حسبه أن يلفت الأنظار إلى أن في نحونا العربي مقولات إجرائية في "تحليل الخطاب"، من نحو: "الارتباط والانتطاع العالمي"، و"وقوع الكلام موقعاً يكون به محتاجاً إلى ما قبله ومن جملة ذبوله، أو موقعاً يكون به قائماً بنفسه، مستغنياً عن غيره"، و"نقض المراتب واتهاكها"، و"انساق الضمائر وتفكيكها"، و"أخذ المعاني بأعنة الكلام؛ تحصيلها واحتياطاً من فسادها"، و"الاحتياط من تفكيك الكلام وتشتيته" . . . وهي "مقولات" أساسها المعنى، ومجالها الاستعمال ومقتضياته عندما تخرج اللغة من سكون النظام إلى حركة القول فتصبح حدثاً يرتبط بسياق، وتعلق به مقاصد، ويعبره المتكلم عن غايات.

وجميع هذه "المقولات" وما شابهها مما فصلنا الحديث عنه، في ثنايا هذا البحث، متجذرة في الجهاز النظري الذي استنبطه النحاة، مما يتبين معه أن النحو العربي يملك جهازاً إجرائياً في "تحليل الخطاب" و"نحو النص" يجمع بين الصرامة والشمول، ويغني عن إقامة "نحو نص" مواز له، أو "التحيز" لنحو النص عند الآخرين!!

إن هذه التصورات النظرية، وطائفة المفاهيم التي تمخض عنها عمل النحاة في "تحليل الخطاب" و"العلاقات بين أجزائه"، قد فتحت الطريق أمام المفسرين، وشرح النصوص، ليختبروا تلك التصورات والمفاهيم في تحليلهم للخطاب، أي خطاب، فكان غنم "نحو النص" بذلك كبيراً لم يغنمه "نحو نص" في تراث أمة من الأمم.

وتحريز هذا يظهر معه أن كثيراً مما عرف عن "نحو النص" في العربية - اعتماداً على قراءة مصادر المتأخرين وحدهم، أو إسقاطاً لمفاهيم لسانية حديثة عليه، أو تقليداً لبعض الرؤى الاستشراقية - يحتاج إلى إعادة نظر، ويحتاج إلى من يعيد الهيبة له، فلم يكن إناؤنا، يوماً ما، فارغاً، وكل ما حدث أننا في غمرة انبهارنا بإنجازات العقل

الغربي وتحيّزنا له وضعنا علومنا، ومنها النحو، أمام "مرايا مقعرة" صغرت من حجمها، وقللت من شأنها⁽¹⁾؛ ومن ثم يُعدُّ إعادة تفويم "خطاب التحيز" في تعامله مع تراثنا الإسلامي العربي، عملًا مشروعًا، من الناحية "المنهجية"، ومن الناحية "المعرفية" أيضًا؛ لأنه قد طال "زمن التيه" و"ذل الاغتراب"، وقد يما قالت العرب في كلامها: "مَن رام التفلت، طال منه التلفت، ويوشك أن تُرهقه المآهات، وتلفه العواقب" !!

ولله الأمر من قبل ومن بعد،،،،،

¹ - ينظر في ذلك تلك الدراسة القيمة التي كتبها شيخنا الدكتور عبد العزيز حمودة في كتابه: المرايا المقعرة (نحو نظرية نقدية عربية)

سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع272، سنة 1422هـ/2001م.

أهم المصادر والمراجع

- الإتيان في علوم القرآن، للإمام السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، لبنان، ط1، 1416هـ/1996م.
- الإحالة وأثرها في تماسك النص، د. محمد محمد يونس علي، مقال منشور بموقعه على الإنترنت.
[. \(http://takhatub.blogspot.com/2009/06\)](http://takhatub.blogspot.com/2009/06)
- أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، (د ت).
- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى النماس، مكتبة الخانجي، ط1، 1984م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، للعلامة أبو السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أسباب نزول القرآن، للواحدي، مكتبة الجمهورية العربية، بالقاهرة.
- إشكالية التحيز، رؤية معرفية ودعوة للاجتهد، تحرير: د. عبد الوهاب المسيري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط2، 1417هـ/1996م.
- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، د. محمد الشاوش، جامعة منوبة، كلية الآداب، تونس، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1405هـ.
- إعجاز القرآن، للباقلاني، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993.
- الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني، تحقيق: علي مهنا، دار الفكر، لبنان، 385/8.
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر سليمان بن قدارة، دار الجليل، بيروت، 1409هـ.
- الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيد، صححه وضبطه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ.
- البحر المحيط، أبوحيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/2001م.
- بدع التفسير، لأبي الفضل عبد الله محمد صديق الغماري، مكتبة القاهرة، ط3، 1431هـ/2010م.
- البرهان في علوم القرآن، للإمام أبو عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391هـ.
- بيان إعجاز القرآن، للخطابي، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط4.
- التبيين عن مذاهب النحويين، لأبي لبقاء العكبري، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1406هـ..
- التحرير والتنوير، للعلامة محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للإمام الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م.
- التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للإمام محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، 1405هـ.
- حاشية الشهاب على البيضاوي، ضبطه وخرج آيات وأحاديثه الشيخ: عبد الرازق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ/1997م.
- الحلال في شرح آيات الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان، ط1، 1424هـ/2003م.

- حوارات مع الدكتور عبد الوهاب المسيري، الثقافة والمنهج، تحرير: سوزان حربي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1430هـ/2009م.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق الشيخ: عبد السلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة، 1409هـ.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: الشيخ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986-1988م.
- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، 1407هـ/1987م، 656/3.
- دلالات التراكيب: دراسة بلاغية، لشيخنا محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، 1979م.
- دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه الشيخ: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1413هـ/1992م.
- ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح السكري، دراسة وتحقيق: أنور عليان أبو سويلم، ومحمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ- العين بالإمارات- 2000م.
- رسالة في رفع ما يتعلق بالضمائر من الأوهام، لابن كمال باشا، ضمن رسائل ابن كمال باشا، تحقيق: د. ناصر سعد الرشيد، النادي الأدبي، الرياض، 1401هـ/1980م.
- رصف المباني، للمالقي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2، 1405هـ، ص415.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للأوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق محمد الريح هاشم، دار الجليل، بيروت 1416هـ.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، القاهرة، 1410هـ.

- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ط2، 1996م.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلسي، بيروت 1980م.
- ضوابط التقديم وحفظ المراتب في النحو العربي، د. رشيد بلحبيب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، 1998م.
- ضوابط الفكر النحوي (دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم)، د. محمد عبد الفتاح الخطيب، تقديم: د. عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة، 2006م.
- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، تحقيق: الشيخ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1974.
- العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، د. سعد مصلوح، (الكتاب التذكاري لجامعة الكويت، دراسات مهداة إلى ذكرى عبد السلام هارون) ط1، 1990م.
- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، د. صبحي إبراهيم الفقي، دارقباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1431هـ/2000م.
- علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات)، د. سعيد حسن بجيري، الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان، القاهرة، ط1، 1997م.
- العودة إلى الذات، د. علي شريعتي، ترجمة: إبراهيم دسوقي شتا، دار الأمير، بيروت، 2007.
- الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة، د. عبد العزيز موسى علي، مجلة: العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، مج33، ع1، سنة 2006م.
- في التنظيم الإيقاعي للغة العربية، نموذج الوقف، د. مبارك حنون، الدرا العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 1431هـ/2010م.
- القطع والائتلاف، لابن النحاس، تحقيق: د. عبد الرحمن المطرودي، عالم الكتب، الرياض، ط1، 1992م.

- قواعد التفسير عند مفسري الغرب الإسلامي، د. مسعود الركيطي، وزارة الأوقاف المغربية، ط1، 1433هـ/2012م.
- القوس العذراء وقراءة التراث، لشيخنا محمد أبو موسى، مكتبة وهبة للطباعة والنشر، القاهرة، 1983هـ.
- الكتاب، لسيويو، تحقيق: الشيخ عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط1.
- كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، حققه لظفي عبد البديع، وترجم النصوص الفارسية عبد النعيم محمد حسنين، وراجعها أمين الخولي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، 1963-1977م. ص 1199.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د ت).
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي طليمات، وعبد الإله النبهان، دار الفكر، بيروت، 1416هـ.
- لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب)، د. محمد الخطابي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، 2012م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاحات عنها، لابن جنبي، تحقيق: علي النجدي ناصف، و د. عبد الحليم النجار، و د. عبد الفتاح شليبي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - مصر - 1386هـ (الجزء الأول) 1389هـ (الجزء الثاني).
- الحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1413هـ/1993م.

- مداخل إعجاز القرآن، للشيخ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بمصر وجدة، ط1، 1423هـ.
- مدخل إلى علم النص (مشكلات بناء النص)، تأليف: زنسيسلاف واورزنيك، ترجمه وعلق عليه: د. سعيد حسن بجيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1424هـ/2003م.
- المرايا المقعرة (نحو نظرية نقدية عربية) سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع272، سنة 1422هـ/2001م.
- المصطلحات الأدبية الحديثة دراسة ومعجم، د. محمد عناني، الشركة المصرية العالمية للنشر/لونجمان، ط3، 2003م.
- معجم تحليل الخطاب، بإشراف: باتريك شارودورو دومينيك منغو، وترجمة: عبد القادر المهيري، وحمادي صمود، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2008.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6.
- المفصل للزحشري بشرح ابن يعيش، دار الطباعة المنيرية، مصر، 1928م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام الشاطبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ/2007م. 494/4-495.
- المقصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بجر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، 1982م.
- المقضب، للمبرد، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، دار عالم الكتب، بيروت.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، للأشموني، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1393هـ/1973م.
- المنشور في القواعد، للزرکشي، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط2، 1405.

- المنحول من تعليقات الأصول، للإمام الغزالي، تحقيق: د. محمد حسن هيتودار الفكر، دمشق، ط2، 1400 هـ.
- الموافقات في أصول الفقه، للإمام الشاطبي، تحقيق الشيخ: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.
- نحو أجرومية للنص الشعري، د. سعد مصلوح، بحث ضمن كتابه: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت 2003م.
- النقد العربي، نحو نظرية ثانية، د. مصطفى ناصف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع255.